

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٢٩

الأربعاء، ١١ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا/السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرياك
	الهند	السيد راغوتا هالي

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

(S/2022/374)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-34570 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ موجهة من الأمين

العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/369)

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد شفيق

جعفروفيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد

كريستيان شميدت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب

عن تحفظاتنا ل أننا لا نعتبر أن المواطن الألماني كريستيان شميدت هو الممثل السامي الشرعي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

فمجلس الأمن لم يوافق على تعيينه في ذلك المنصب. ونود أن نبرز أن الحالة في البوسنة والهرسك مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك ربع قرن من ممارسة تعيين الممثلين السامين. وعلاوة

على ذلك، يمكن اعتبار محاولات الالتفاف على الممارسة الراسخة محاولة تتم عن الاستهتار، لا سيما عندما تتبع هذه المبادرة المدمرة للبوسنة والهرسك من دول تدعي أنها أوصياء على الاجتهادات القضائية وأفضل الممارسات القانونية السابقة. ونود أن نشدد على أنه

ليس من حق السيد شميدت التكلم باسم المجتمع الدولي أو تقديم وثائق إلى مجلس الأمن. والحجة القائلة بأن تعيينه قد تم وفقاً لقرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام لا تصمد أمام الانتقادات، كما ذكرنا مراراً.

ونعتقد أن منصب الممثل السامي لا يزال شاغراً. وفي ذلك الصدد، لا نرى أي أساس لدعوة السيد شميدت إلى جلسات مجلس الأمن بصفته الممثل السامي. ووجوده في القاعة بهذه الصفة يقوّض سلطة المجلس والأمم المتحدة عموماً. وفي الوقت نفسه، يتبع مجلس الأمن ممارسة تسمح للأفراد بتقديم إحاطات المجلس بصفته الشخصية لتحديد ما إذا كان استمرار مشاركتهم أمراً مطلوباً. وهكذا، ننظر إلى حضوره هنا اليوم.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الصين الكلمة.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): وفقاً لاتفاق دايتون

للسلام، فإن دور مجلس الأمن في تعيين الممثل السامي لا غنى عنه وقد تم الأخذ به كممارسة راسخة. وبما أن تعيين السيد شميدت لم يحظ بتأييد مجلس الأمن، نعتقد أن من غير المناسب أن يقدم إحاطة إلى المجلس بصفته الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): تقرر دعوة الممثل السامي شميدت

إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً

إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سيلفيو غونزالو، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/374،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد شميدت.

إن النزاع في أوكرانيا، التي لا تبعد كثيرا، هو تذكرة واقعية بأنه حتى في القرن الحادي والعشرين ليس من المستحيل نشوب حرب أخرى على الأراضي الأوروبية. وفي هذا السياق، قال عضو في مجلس شيوخ الولايات المتحدة، لدى زيارته الأخيرة إلى سراييفو: "هذه أوقات تثير قلقا بالغا بالنسبة للبوسنة والهرسك".

وبينما لا يوجد خطر ملموس من نشوب حرب، فإن احتمالات اشتعال التوترات أو إثارة حوادث تحريضية لا تزال كبيرة.

وفي ذلك السياق، أعرب عن امتناني لاستمرار وجود عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، النظير العسكري لمكتب الممثل السامي، بوصفها تدبيرا لبناء الثقة وأداة ضرورية لحماية السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ولكن لماذا لا يزال الوجود الدولي الذي أنشأه اتفاق دايتون مطلوبا في عام ٢٠٢٢؟

أشير في تقريرتي إلى الأمين العام إلى أن سلطات جمهورية صربسكا، كما حدث في الفترة السابقة، لا تزال تتبنى الشعارات الرنانة وتتخذ إجراءات، بما في ذلك اعتماد تشريعات، والتي يمكن أن تقوض الإطار الدستوري للبوسنة والهرسك.

ففي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الهيئة التشريعية لجمهورية صربسكا استنتاجات توجه حكومة الكيان بالانسحاب من عدة اتفاقات سابقة بشأن نقل الاختصاصات من الكيان إلى الدولة، بما في ذلك في عدة مجالات منها الدفاع والضرائب غير المباشرة والقضاء. وتُلزم هذه الاستنتاجات حكومة جمهورية صربسكا بتطبيق قوانين الكيان في تلك المجالات في غضون ستة أشهر وتتضمن أحكاما تجعل القوانين على مستوى الدولة غير قابلة للتطبيق في الكيان.

وإذا طُبّق ذلك، فإنه سيعني على أقل تقدير انسحاب جمهورية صربسكا من القوات المسلحة الموحدة للبوسنة والهرسك، وهي نتاج أحد أهم الإصلاحات في عهد دايتون وأحد أكثر التطورات الإيجابية التي شهدناها في السنوات الأخيرة. وقد يعني ذلك أيضا تشكيل جيشها الخاص. وحتى الآن، تم تعطيل تلك المحاولة بمساعدة المجتمع الدولي.

السيد شميدت (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب هذا الجهاز لأول مرة بصفتي الممثل السامي وأن أقدم التقرير الحادي والستين (S/2022/374، المرفق) للممثل السامي عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، لأن ذلك ممارسة جيدة ومهمة لإبقاء الأمم المتحدة على علم بالتطورات في البوسنة والهرسك. وبعد مضي تسعة أشهر من تولي هذا المنصب، أستطيع أن أشهد بأنها ليست مهمة سهلة بأي حال من الأحوال، ولكنها مسعى جدير بالاهتمام ويشرفني أن أتولى هذه المهمة.

وأود أن أشدد على أن شعب البوسنة والهرسك يستحق تفهم المجتمع الدولي والتزامه. إنه شعب كادح ومحِب للسلام بجميع طوائفه العرقية، وقد أحرز تقدما على درب التكامل الأوروبي. غير أنه هناك بعض العقبات السياسية التي يجب التصدي لها ورصدها أولا.

وأود بداية أن أوضح أنه في حين أن هناك تهديدات للنظام الدستوري للبوسنة والهرسك - تتبع في المقام الأول من جزء واحد من البلد - فإن ثمة تحديات كبيرة تحقّق بأدائه في جميع أنحاء البلد، وسأتناول أخطرها.

صادف شهر نيسان/أبريل من هذا العام مرور ٣٠ عاما على بدء الحرب في البوسنة والهرسك. ومنذ العام الماضي، يتكهن مواطنو البلد، وحتى وسائل الإعلام الدولية، باحتمال نشوب حرب أخرى. وفي سراييفو، تجمع المتظاهرون أمام مكتبي، مطالبين بتدخل لمنع حدوث ذلك.

وبعد مرور أكثر من ٢٦ عاما على توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، لا يزال البلد يعاني من صدمة الحرب. ولا يزال كل شخص عايش تلك الحرب جريحا بطريقة أو بأخرى. وأرى أن الرغبة في الحفاظ على السلام قائمة في أوساط الصرب والكروات والبوشناق وغيرهم. وبالإضافة إلى ذلك، تلقي هذه الذاكرة الجماعية بظلال ثقيلة على الأجيال الشابة التي ولدت خلال زمن الحرب أو في أعقابها. وفي مواجهة استمرار عدم الاستقرار، فإنهم للأسف يغادرون البلد بأعداد قياسية.

حتى يتمكن جميع المواطنين من التعبير عن هويتهم، دون أن يهيمن أي منهم على الآخر.

في أواخر العام الماضي، التقيت بممثلات لجمعية، "حركة أمهات جيبي سريبرينيتسا وشيبا" و "نساء سريبرينيتسا وأمهات سريبرينيتسا"، وهن أمثلة حية تُذكرنا بثمن الحرب. وفي تموز/يوليه من هذا العام، سيحيون مرة أخرى ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر في جميع التدابير المتاحة له لضمان أن يسود السلام في البوسنة والهرسك.

ويجب أن نواصل المسعى الذي لم يتحقق لترسيخ المصالحة والتماسك الاجتماعي. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من الإشارة إلى أن المناهج الدراسية التي تختلف اختلافا جذريا على أسس عرقية ليست هي السبيل للتغلب على ظلال الماضي. ويجب احترام تنوع الصرب والكروات والبشناق وغيرهم، ولكن يجب أن يكون هناك أيضا التزام بالإسهام في الكل.

وبوسعي أن أبلغكم بأن هناك الكثير من العمل داخل المجتمع المدني الذي يتعامل مع تلك المسألة. وثمة تطور ناجح في برتشكو، التي تخضع للسيادة المشتركة لجمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك، حيث وُضعت خطط الآن لإقامة نصب تذكاري مشترك لضحايا الحرب في العصور الماضية، لا يميز بين الأصول العرقية المختلفة للضحايا. وأعتقد أن هذه خطوة إيجابية هامة.

إن البوسنة والهرسك لم تغرق في دائرة من الأزمات التي سببها القادة السياسيون منذ العام الماضي فحسب، بل منذ سنوات عديدة. وعلى مدار سنوات عديدة، دعا المجتمع الدولي إلى تولى الجهات الفاعلة المحلية زمام الأمور.

ومع الأخذ في الاعتبار التحديات المستمرة التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك على مدى العقد الماضي، اتفقنا أنا وسفراء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام على الحاجة إلى استجابة مختلفة. وبدعم من المجلس التوجيهي، استخدمت

ما فتئ الحزب السياسي الحاكم الرئيسي في حكومة جمهورية صربسكا يدعو إلى "التفكيك السلمي" للبلد وأعلن فيما بعد أن هدف مبادراته التشريعية هو إقامة "جمهورية صربسكا مستقلة داخل البوسنة والهرسك المنبثقة عن اتفاق دايتون". وأجريت حوارا مع رئيس دولة منطقة البوسنة والهرسك، والذي قال لي إنه ينبغي ألا أنسى أنه لا يوجد تفكيك سلمي في هذه المنطقة. ولا أرغب في التعليق على تلك المقولة، بل أن أشاطر الأعضاء تلك الملاحظة.

إن عبارة "دايتون الأصلي"، التي كثيرا ما تستخدمها سلطات جمهورية صربسكا تكشف في الواقع عن عدم احترام الدستور. ولا يمكن إجراء تغييرات في النظام الدستوري من جانب واحد، إلا بقرارات برلمانية مشتركة، ويجب احترام قرارات المحكمة الدستورية ومبادئ دايتون. وقد وجهت مرارا دعوة لإجراء حوار حول ضرورة إدخال تحسينات هيكلية على الدستور، ولكنني لم ألق أي رد. وسيكفل الممثل السامي، بوصفه المفسر المسؤول للاتفاق الإطاري العام للسلام، على النحو المبين في المادة الخامسة من المرفق ١٠، احترام تلك الالتزامات الأساسية. ما هي الاستنتاجات التي يمكن للمواطنين في أي مجتمع الوصول إليها، وخاصة مجتمع لا يزال يتعافى من صدمة سماع مثل هذا الخطاب؟

وما تسعى إليه سلطات جمهورية صربسكا من خلال الانسحاب الانفرادي من الاتفاقات المتعلقة بنقل الاختصاصات إلى الدولة من شأنه، إذا ما تم تنفيذه، أن يحقق انفصالا فعليا للكيان عن طريق الانسحاب من الإطار الدستوري وتولي اختصاصات الدولة.

وأشدد على أن كيانات البوسنة والهرسك قائمة بموجب الدستور. وهي جزء دستوري من الدولة، ولكن ليس لها الحق في الانفصال. إن التحركات المعلنة من جانب سلطات جمهورية صربسكا تقوض سيادة البوسنة والهرسك. وبصفتي ممثلا للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، فإنني ملتزم بالحفاظ على سيادة البلد وسلامته الإقليمية. إن واجب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاتفاق الإطاري العام للسلام هو حماية حقوق الشعوب الثلاثة التأسيسية والشعوب الأخرى

تحسينه، يجب أن يتم ذلك من قبل ممثلين منتخبين يعملون على إيجاد حل قانوني. وسلب الاختصاصات من جانب واحد دون إنشاء أساس قانوني مشترك يتعارض مع اتفاق دايتون. ولن نقف مكتوفي الأيدي فيما تسعى الأطراف إلى تقويض ٢٦ عاما من السلام والاستقرار والتقدم.

وعلى الرغم من أن أنشطة سلطات جمهورية صربسكا كانت مدعاة للقلق بشكل مبرر، فإن ذلك لا يقلل من استياء المجتمع الدولي إزاء الخلل الوظيفي في الاتحاد، الكيان الآخر. فبعد مرور ثلاث سنوات ونصف على الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨، ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٢ وهي بعد خمسة أشهر فقط، أخفقت أحزاب الاتحاد في الاتفاق على حكومة جديدة وتعيينها. وهذا هو الحال أيضا في كانتون الهرسك - نيريتفا. ولذلك، لا تزال الحكومات من ولاية ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ قائمة في هذا الكانتون وعلى مستوى الاتحاد. وهذه إهانة للمبادئ الديمقراطية الأساسية، ولا سيما إرادة الناخبين المعبر عنها.

ولا تزال التعيينات الحاسمة الأخرى في الاتحاد معلقة، ولا سيما تعيين قضاة المحكمة الدستورية الاتحادية. ومما يؤسف له أن تلك المسائل مرتبطة بالمفاوضات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية بين حزبي الاتحاد الرئيسيين، وهما حزب العمل الديمقراطي البوسني والاتحاد الديمقراطي الكرواتي، حيث يستخدم الأخير مسألة التعيينات كورقة مساومة. ومع ذلك، لا يزال التوصل إلى اتفاق بعيد المنال.

وفي سياق ممتلكات الدولة، بينما لم تحاول سلطات الاتحاد سن تشريعات لتقويض أسبقية الدولة، فإنها لم تقم أيضا بتحديث قوانينها السارية بحيث تتسق مع أحكام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في هذا الصدد. وقد دعوت السلطات المختصة في الاتحاد والكانتونات إلى تصحيح هذا الوضع.

وعلاوة على ذلك، هناك تقارير عن انتهاكات صريحة لخطر التصرف في ممتلكات الدولة، وأشجع السلطات القضائية المختصة على التحقيق في هذه الحالات ومقاضاة مرتكبيها، أينما كانت.

سلطتي التنفيذية بصفتي الممثل السامي لإصدار قرارات كدبير مضاد للإجراءات غير القانونية والمزعزعة للاستقرار التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا. وتتصل تلك القرارات بالقانون المتعلق بالممتلكات غير المنقولة المستخدمة في عمل السلطات العامة، الذي اعتمدته جمهورية صربسكا في شباط/فبراير. ويتجاهل ذلك القانون عدة أحكام نهائية وملزمة صادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ولكن بعد ٢٧ عاما، لم يتسن إصدار تشريع مركزي بشأن نقل ممتلكات الدولة إلى مختلف مستويات الخدمة العامة والاحتياجات العامة، وهو أمر مخيب للآمال. ويسعدني أن هناك الآن فيما يبدو، بعد قراري، بعض المحاولات للتكاتف والعمل على ذلك، وهو أمر ضروري جدا.

وبدلا من استخدام سلطتي عوضا عن الهيئة التشريعية للكيان وإلغاء القانون، أمرت بتعليق تطبيقه ريثما تتم مراجعته من قبل المحكمة الدستورية. ولذلك، أرجعت الأمر إلى مؤسسات الدولة. ولم تتخذ تلك القرارات باستخفاف، وإنما اتخذت فحسب كمال إذ أخير بعد استفاد كل السبل البديلة، بما في ذلك الحوار والنداءات الموجهة إلى أعلى مستويات قيادة جمهورية صربسكا.

غير أنني اغتيمت الفرصة لأوضح تماما أنه ما لم تعدل الهيئة التشريعية لجمهورية صربسكا استنتاجاتها المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر - بشأن حوالي ١٣٠ قانونا، فإنه لا يمكن قبول أي تشريع من شأنه انتهاك هيكل الدستور وينبغي وضع تشريعات أفضل تحترم دستور البوسنة والهرسك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الميسرين.

وبتأييد تطبيق سلطتي بصفتي الممثل السامي ومن خلال فرض جزاءات محددة الأهداف وسحب التمويل من جانب فرادى الدول، أظهر المجتمع الدولي استعداد له لاتخاذ نهج مختلف في البوسنة والهرسك. وسنواصل دائما الحوار بوصفه الخيار الأول. وقد دعوت بشدة، وما زلت أدعو، إلى التوصل إلى حلول في المؤسسات المختصة - سواء بشأن ممتلكات الدولة أو إنكار الإبادة الجماعية أو المصالحة أو أي مسألة أخرى تواجه البلد. وإذا أُريد تعديل النظام الدستوري أو

الدائمين، وبالتالي تحسين حياة كل مواطن في البوسنة والهرسك بشكل جوهري. وسيؤدي ذلك بدوره إلى وقف تدفق الشباب المستمر والمتزايد باطراد إلى خارج البلد بحثا عن فرص أفضل، ناهيك عن احترام سيادة القانون والاستقرار السياسي، في الخارج للأسف.

في خطابي الذي أدليت به في الخريف الماضي أمام مجلس النواب على مستوى الدولة، شددت على أهمية إجراء إصلاحات في البلد الذي يسير على مسار لا رجعة فيه نحو الاتحاد الأوروبي، وما ينطوي على ذلك من التزامات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا لا غنى عنه لمستقبل البلد. وهناك قبول واسع النطاق للمضي على طريق التكامل الأوروبي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يظل باب أوروبا مفتوحا أمام البوسنة والهرسك وبقيّة غرب البلقان.

كما أفهم، فإن البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي، يقفان عند مفترق طرق. وما يحدث في المستقبل والطريقة التي يختار بها المجتمع الدولي أن يتصرف بها سيكون لهما صدّى في جميع أنحاء غرب البلقان.

ما زلنا ملتزمين بالبوسنة والهرسك والاتفاق الإطاري العام للسلام. وقد أظهرنا استعدادنا لأن نكون حاسمين، ولكننا نقدر أيضا الحوار والانفتاح. ويحدوني الأمل في أن يقدر أيضا القادة السياسيون في البوسنة والهرسك تلك الأمور حق قدرها وأن يكفلوا بألا يضطر المواطنون الذين يمثلونهم إلى القلق بعد الآن حيال نشوب صراع آخر، مما يوفر للمجتمع الدولي فرصة للحد من التزامه العملي في البوسنة والهرسك ما دام الأمر كذلك.

أرى، من واقع تجربتي، أنه في غاية الأهمية أن تبقى مؤسسات دايتون وأن تواصل العمل في البوسنة والهرسك بغية مساعدة شعبها على تحقيق التنمية المستدامة للبلد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد شميدت على إحاطته.

أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على

وكما ذكرتُ، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الانتخابية بعد عامين من المشاركة الدؤوبة في المفاوضات التي ييسرتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الاتفاق الواسع بين الأطراف على حزمة من التعديلات لتحسين الشفافية واستعادة ثقة الناخبين واحترام قرارات المحاكم الدولية والوطنية في العملية الانتخابية، فإن هذه الحزمة للأسف لم تُعتمد. وفي حين لا يزال هناك متسع من الوقت للتوصل إلى اتفاق اللحظة الأخيرة، فإنه يمكن إجراء الانتخابات، وستُجرى، في موعدها المحدد في تشرين الأول/أكتوبر، تماما كما أُجريت الانتخابات العامة في الموعد المحدد في عام ٢٠١٨.

إن إجراء انتخابات نزيهة وحرّة بصورة دورية مطلب بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، ويجب السماح للمواطنين بالتعبير عن إرادتهم من خلال العملية الديمقراطية. ومع حلول موسم الحملات الانتخابية، أحث جميع الأحزاب السياسية على التصرف بكياسة وكرامة.

وبصفتي الممثل السامي، أوصل لقاءاتي مع القادة السياسيين وغيرهم من المحاورين في البوسنة والهرسك، فضلا عن القادة في المنطقة، بمن فيهم زعماء صربيا وكرواتيا المجاورتين وهنغاريا القريبة. وبينما قد لا تتفق آراؤنا دائما، فإنني ممتن لهم على وجهات نظرهم وثمة أدوار هامة ومؤثرة للجميع في تعزيز الحوار البناء، وقد تلقيت بعض الالتزامات المشجعة.

والتقيت أيضا بالمسؤولين عن السياسة المتعلقة بغرب البلقان في عدة عواصم، ولا سيما أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام المجتمعين، ليس بسبب إلحاح الحالة الراهنة فحسب، ولكن أيضا بسبب ضرورة استئناف العمل مع العواصم في إنجاز المهام المطروحة بمجرد أن نعود أخيرا إلى المسار الصحيح. وفي غضون ذلك، علق الاتحاد الروسي، بصفته عضوا في مجلس تنفيذ السلام، مشاركته.

ولن يؤدي تنفيذ خطة ٢+٥ وتوصيات الاتحاد الأوروبي إلى حل بعض المظالم فحسب، بل سيسهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار

تقدم في إصلاح تشريعاتهم الانتخابية بسبب الاختلافات السياسية. والأسوأ من ذلك أن نعلم بأنه لا يمكن إنشاء حكومة في اتحاد البوسنة والهرسك بعد انتخابات عام ٢٠١٨. وينبغي ألا ينظر إلى العملية السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص بوصفها لعبة محصلتها صفر، بل فرصة تتيح الاستماع إلى جميع الأصوات في المجتمع ورأب خلافاتها. ونأمل أن يتشاطر جميع البوسنيين في المستقبل القريب قيما مشتركة ونظرة مشتركة لمستقبلهم.

إن الشلل التشريعي الذي حدده الممثل السامي يحول دون إجراء إصلاحات حكومية تمس الحاجة إليها، وهو أمر يدعو إلى قلق كبير. ويجب على مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك أن تتخربط في حوار مفتوح ومفاوضات سياسية بمرونة حقيقية بغية سن القوانين اللازمة. ومما أبرزته أيضا تقارير الممثل السامي، على العديد من مستويات الحكومة، الفشل في جعل التشريعات متفقة تماما مع الأحكام القضائية. ومهما شددنا على أهمية تعزيز سيادة القانون لدولة عاملة لن نكون مبالغين في التشديد.

نهيب أيضا بجميع الأطراف في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام أن تراعي آراء جميع المشاركين فيه وأن تحسن الشفافية في عمليات صنع القرار فيه.

وتؤيد البرازيل أبناء الشعب البوسني في مساعيهم للعيش في سلام وأمن ورخاء. ونحن لا نفل من شأن التحديات التي ينطوي عليها الأمر. لقد ولدت قضيتهم دعما استثنائيا من جانب المجتمع الدولي. ويجب على البوسنيين أن يستفيدوا على أفضل وجه من تلك المساعدة مع إدراكهم أن نجاح جهودهم في النهاية يكمن بأيديهم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بالترحيب بمشاركة الممثل السامي في هذه الجلسة. ولا يزال من الحيوي لمجلس الأمن أن يجري حوارا كاملا، ومفتوحا، ومستنيرا مع السيد شميدت بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وأرحب أيضا برئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، فخامة السيد شفيق جعفروفيتش، وأشكره على سفره إلى نيويورك للمشاركة في هذه الجلسة.

الإدلاء ببياناتهم في فترة مدتها خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أنجع.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد كريستيان شميدت، على عرضه عن آخر التطورات في البلد.

تقر البرازيل بالالتزام الكبير للمجتمع الدولي بدعم البوسنة والهرسك في السير نحو طريق الاستقرار السياسي. وخلال أكثر من ٢٥ عاما منذ أن وضعت اتفاقات دايتون حدا للفظائع التي ارتكبت في جمهورية يوغوسلافيا السابقة، ما فتئت تُبذل جميع الجهود للنهوض بالمصالحة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتوطيد التنمية الاقتصادية في البلد. وما فتئت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ملتزمين التزاما خاص بتقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك في مرحلة انتعاشها.

ومع ذلك، هناك واجبات ومسؤوليات لا يمكن لأحد أن يضطلع بها إلا شعب البوسنة والهرسك. وفي نهاية المطاف، لا يمكن لجمهورية البوسنة والهرسك أن توجد كدولة تعمل بكامل قدراتها إلا إذا التزم شعبها بقوانينها ومؤسساتها. ومما يبعث على القلق أن نسمع أن بعض السياسيين البوسنيين، كما أبلغنا الممثل السامي، يتخذون خطوات لإنشاء أطر تشريعية ومؤسسية موازية لتقويض مؤسسات الدولة الحالية، وبذلك يشككون في وجود جمهورية البوسنة والهرسك ذاته.

يحيطنا علما التقرير الحالي (انظر S/2022/374) والتقارير السابقة للممثل السامي باستمرار بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين على البوسنيين أنفسهم القيام به من أجل تحقيق الدولة الكاملة. ومن أسف نلاحظ عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بخطة ٢٠٥ التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. ونهيب بجميع السلطات البوسنية أن تستأنف الالتزام بالعمل معا من أجل الوفاء به.

لا مندوحة من إجراء الانتخابات النزيهة والحرّة من أجل الديمقراطية. ولذلك، من المقلق أن نشهد عدم إحراز البوسنيين لأي

إن سياسات الانقسام والكراهية إلهاءً خطير عن المسائل الهامة في البوسنة والهرسك. ونحث جميع الأطراف على التركيز على العمل معاً لتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين وإحراز التقدم بشأن الهدف المتفق عليه المتمثل في التكامل الأوروبي - الأطلسي. وتوفر انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، التي يمكن، بل ويجب إجراؤها في الموعد المقرر، فرصة لإعادة بناء ثقة المواطنين في مستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد كريستيان شميدت، على تقريره (انظر S/2022/374)، وأرحب بحضور رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، فخامة السيد شفيق جعفروفيتش، في جلسة اليوم.

والتهديد الذي وجهه الكيان الصربي للبوسنة والهرسك بالانسحاب من المؤسسات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر الماضي دليل على حجم الأزمة السياسية. إن هذا الانسحاب الذي يستهدف مجالات الدفاع والعدالة والضرائب قد يقوض استقرار البلد. ومن المرجح أيضاً أن تشكل هذه التطورات في هيكل الدولة المنشأ بموجب اتفاق دايتون، الذي يتمثل أحد أركانه الأساسية في جمهورية ذات كيانين وثلاثة شعوب.

وفي الواقع، تمثل التحديات المستمرة والمتكررة التي يواجهها الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته مصدراً لعدم الاستقرار السياسي في وقت يحتاج فيه البلد بشدة إلى الإصلاحات الهامة اللازمة لتوطيد سيادة القانون. وتهدد التوترات والاضطرابات المتعددة التي تواجه دولة البوسنة والهرسك قدرتها على البقاء كدولة وسلامتها الإقليمية. وقدرة الدولة المركزية على اتخاذ القرارات تُعرق بانتظام. ويتعرض العمل التشريعي للخطر الشديد، ولا تزال الاتفاقات الدولية معلقة. ومما يبعث على القلق أن ميزانية الدولة لم تحظ بالموافقة عليها للسنة الثانية على التوالي، ولا يزال البلد يفتقر إلى سلطة تنفيذية بعد ثلاث سنوات من إجراء آخر انتخابات عامة.

ومن الضروري لبقاء الدولة أن تحل التوترات الطائفية ضمن الأطر المؤسسية القائمة ومن خلال حوار صريح ومفتوح وبناء. وفي

مما يؤسف له أن إحاطة السيد شميدت وتقريره (انظر S/2022/374)) يرسمان مرة أخرى صورة مقلقة للحالة في البلد. ولا يزال الجمود السياسي وعدم الاستقرار مستمرين على مستويات عديدة. ويساورنا القلق إزاء الإجراءات التي يتخذها بعض أعضاء قيادة جمهورية صربسكا، ولا سيما السيد ميلوراد دوديك الذي يلوح بإعادة إنشاء جيش لجمهورية صربسكا والانسحاب من مؤسسات أخرى على مستوى الدولة، وهي محاولات ترمي إلى هندسة الانفصال بحكم الأمر الواقع، وتشكل تهديدات خطيرة، وتتطوي على خطر نشوب صراعات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى التراجع عن ٢٦ عاماً من السلام والتقدم اللذين تحققا بشق الأنفس.

لذلك، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يواصل مجلس الأمن دعمه لتنفيذ اتفاق دايتون، بما في ذلك دور الممثل السامي والعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وينبغي للمجلس أن يتمتع عن تقويض الحالة أو زعزعة استقرارها. وعلينا أن نعزز السياسات التعاونية والبناءة في البوسنة والهرسك. وترحب المملكة المتحدة بزيادة وجود بعثة قوة الاتحاد الأوروبي لطمأنة السكان خلال هذا الوقت العصيب.

إن المملكة المتحدة، استناداً إلى اتفاق دايتون، تأخذ دورها على محمل الجد. نلتزم بأن نبقي عضواً نشطاً في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، ونؤيد تأييداً كاملاً السلامة الإقليمية والهيكل الأساسي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين. وقد استخدمنا مؤخراً نظام الجزاءات الخاص بنا لطي نبعث برسالة واضحة إلى الذين يهددون مستقبل البلد.

ونؤيد بقوة عمل الممثل السامي ودوره، بما في ذلك الاستخدام الحثيث لسلطاته التنفيذية، كما فعل مؤخراً لتعليق التشريعات غير الدستورية والمثيرة للانقسام. وندين أي محاولات ترمي إلى تقويض مهمة الممثل السامي وإغلاق مكتبه قبل الأوان. فتلك المحاولات لا تحركها مصالح شعب البوسنة والهرسك، بل الرغبة في تقويض الأمن الإقليمي لأغراض جيوسياسية.

وأى عرقلة لسير العمل السليم للمؤسسات الوطنية لن تؤدي إلا إلى تأخير تنمية البوسنة والهرسك وتعرض المكاسب التي تحققت في العقود الأخيرة للخطر.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالممثل السامي شميدت على طاولة مجلس الأمن للمرة الأولى، وأن أرحب أيضاً برئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، السيد شفيق جعفروفيتش. وأود أن أشكر الممثل السامي شميدت على إحاطته التي قدمها للتو، وأن أؤكد دعم أيرلندا القوي لـ لبوسنة وهرسك واحدة ذات سيادة وموحدة ومتعددة الأعراق ولمكتب الممثل السامي.

لقد قدم الممثل السامي من فوره تقييماً واضحاً ومفصلاً لاستمرار الجمود السياسي والعراقيل في البوسنة والهرسك مما يثير قلقاً عميقاً. ولا تزال أيرلندا تؤيد مكتب الممثل السامي تأييداً كاملاً، ونشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على الاحترام الكامل للممثل السامي ومكتبه والتعامل معهما. ونشجع بشكل خاص على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة عمل ٢+٥. ولا يزال تنفيذ هذه الخطة هو الشرط الأساسي المتفق عليه لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الخطاب السلبي المثير للانقسام الشديد من جانب القادة السياسيين في البوسنة والهرسك، الذي لا يفضي إلا إلى التقليل من احتمالات المصالحة. وندعو جميع الأطراف إلى نبذ هذا الخطاب والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي تسعى إلى تقويض البوسنة والهرسك. ونحن مقتنعون بأنه يمكن الخروج من المأزق من خلال الحوار. والحوار الحقيقي في البلد مفقود منذ فترة طويلة.

ويساورنا القلق، بصفة خاصة، إزاء تمجيد مجرمي الحرب. ولا مكان في أي مجتمع من مجتمعات القرن الحادي والعشرين لتمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية.

وقد آن الأوان كي تبدأ مؤسسات الدولة في العمل بشكل كامل مرة أخرى وتتوقف الجهود المبذولة لتفكيك قدرات الدولة. ويحتاج البلد إلى التركيز على جدول أعمال إيجابي. وتقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية القيام بذلك.

سياق إقليمي متوتر جداً، حيث تستمر النزعة القومية في النمو، فإن تعزيز هذا الحوار والحفاظ عليه يعني إعطاء هذا البلد كل فرصة للاستقرار في سلام دائم وإبقاء هاجس السنوات المظلمة من تاريخه الحديث بعيداً قدر الإمكان.

ويدعو بلدي الطرفين إلى إبداء روح الحلول التوفيقية والامتناع عن أي أعمال أو أقوال مثيرة للانقسام وغير بناءة يمكن أن توجع العداء وتضر بالسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ويجب أن يظل اتفاق دايتون الأساس وخارطة الطريق للتعايش السلمي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور الهام الذي تواصل عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع به لتحقيق الاستقرار في تنفيذ أحكام المرفقين ١ (أ) و ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة في البوسنة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الانتخابية اللازمة لإجراء الانتخابات في بيئة سلمية وفي مناخ من الثقة المتبادلة. ويساورنا القلق إزاء الزيادة في الحوادث العرقية المبلغ عنها، التي يغذيها على وجه الخصوص خطاب الكراهية ووصم بعض الطوائف، والتي أدت إلى العديد من المظاهرات في سراييفو وكذلك في العديد من المدن في جميع أنحاء العالم. ويجب بذل كل ما في وسعنا لمنع تحول الأزمة السياسية إلى أزمة أمنية.

وفيما يتعلق بالنظام المؤسسي في البوسنة والهرسك، يجب على الدولة المركزية أن تضمن المساواة بين جميع مواطني البلد وأن تسمح لهم بممارسة حقوقهم المدنية دون تمييز، بما في ذلك المشاركة في مختلف الانتخابات والانخراط على قدم المساواة في الحياة العامة. ولذلك، فإن الإصلاح الانتخابي هدف رئيسي يتعين تحقيقه.

ويجب إشراك المرأة، التي ثبت دورها بوصفها عنصراً لتحقيق السلام، وتمكينها لضمان مشاركتها الكاملة والمنصفة في عملية السلام. وفي الختام، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى إبداء المرونة، ووضع مصالح البلد في المقام الأول، والالتزام البناء بالسلام.

البلاغات عن هذه المسألة في التقارير المقبلة لمكتب الممثل السامي. وتلك مسألة أساسية لمستقبل البوسنة والهرسك.

نعلم أن هناك مشاعر إحباط لدى جميع الأطراف فيما يتعلق بالأداء الوظيفي للبلد. ونتفهم هذه المشاعر، ولكن تلك المسائل يجب أن تُعالج من خلال حوار بناء بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي.

ويتعين على البوسنة والهرسك إجراء مزيد من الإصلاحات الدستورية والانتخابية لضمان المساواة وعدم التمييز بين جميع المواطنين، ولا سيما عن طريق تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي. ولا ينبغي اتخاذ أي خطوات تشريعية أو سياسية من شأنها أن تجعل تنفيذ الحكم في قضية سايديتش وفينتشي والأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أكثر صعوبة، أو أن تزيد من تعميق الانقسامات.

ويجب أن نكون واضحين في الدعوة إلى تنفيذ عملية شاملة للجميع للإصلاح الدستوري والانتخابي من خلال حوار حقيقي وتمشيا مع المعايير الدولية. ومن شأن هذه العملية أن تقضي على جميع أشكال عدم المساواة والتمييز في العملية الانتخابية. وفي الوقت نفسه، نشدد على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

ومما لا شك فيه أن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل من شأنه أن يقرب البوسنة والهرسك من مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. ويلزم إحراز تقدم بشأن أولويات الإصلاح الرئيسية الـ ١٣ الأخرى المحددة في رأي المفوضية الأوروبية، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون. وهذا أمر ضروري لاستعادة ثقة المواطنين في النظام القضائي. ولن تمضي البوسنة والهرسك قدماً على طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي إلا عندما تنفذ هذه المجموعة الحاسمة من الإصلاحات.

وتعتقد أيرلندا أن مكان البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. وبينما ينتظر البوسنة الكثير من العمل الصعب، نأمل أن يستأنف قادتها الحوار اللازم لمعالجة القضايا التي تواجه البلد تدريجياً وبطريقة عملية.

والبوسنة والهرسك، على غرارنا جميعاً، لم تسلم من المشاكل الخطيرة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. والآن، مرة أخرى، ومثلنا جميعاً، يشعر السكان بعواقب الحرب في أوكرانيا في ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة. ولذلك، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يعود السياسيون المسؤولون الآن إلى مؤسسات الدولة وأن يتصدوا لهذه التحديات معاً، لصالح جميع سكان البوسنة والهرسك.

وكما نعلم، تمت الدعوة إلى إجراء انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، ولكن الجمود السياسي وشلل مؤسسات الدولة يضاعفان بالفعل من إحباط مواطني البلد. إنه عامل يدفع الكثير من الشباب الذين يبدو للأسف أنهم يصوتون بمغادرة البلد، بدلاً من انتظار صندوق الاقتراع.

وعلى الرغم من التحديات، تمكنت البوسنة والهرسك من تحقيق إنجازات هامة على مدى ربع القرن الماضي في بناء مؤسساتها الحكومية وتطوير اقتصادها ومجتمعها. وقد أظهرت أن المسار السياسي يمكن أن يعمل لصالح جميع أفراد شعب البوسنة والهرسك. ويمكن أن يستمر ذلك إذا بين الممثلون المنتخبون، بالتعاون مع القيادات الوطنية، أنهم يتحلون بالإرادة السياسية المطلوبة.

وتؤيد أيرلندا تأييداً تاماً منظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك. ولهذا السبب ندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، والتصدي للتحديات التي تواجه البلد، وتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وذلك يعني تلبية احتياجات جميع المواطنين. وندعو جميع الأطراف إلى دعم المساواة والإدماج واحترامهما باعتبارهما من المبادئ الرئيسية، التي ستعزز بناء مستقبل مستقر ومزدهر للبوسنة والهرسك. وينبغي أن يُمكن هذا النهج المرأة من المشاركة بحق في صنع القرار بجميع أبعاده.

ونحن نعلم أن مشاركة المرأة في العمل السياسي لا تزال منخفضة، وهو أمر يؤسف له. ونحث السلطات على كفالة إنشاء آليات فعالة لتنفيذ الحصص لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة. وندعو الممثل السامي مرة أخرى إلى التركيز على مسألة المساواة بين الجنسين وإلى إدراج

يتعلق بتنفيذ عملية شاملة للجميع للإصلاح الدستوري والانتخابي من خلال الحوار الخلاق وبما يتماشى مع المعايير الأوروبية. وينبغي ألا تؤثر الخلافات والمناقشات الجارية تأثيراً سلبياً على العملية الانتخابية المقرر الاضطلاع بها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

ونرحب بالموقف الواضح للبوسنة والهرسك في دعم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنهما في إدانة العدوان الروسي على أوكرانيا.

إن البوسنة والهرسك في خضم أزمة سياسية طال أمدها، ويرجع ذلك أساساً إلى الخطوات غير المقبولة التي اتخذتها جمهورية صربسكا لتقويض سيادة البلد وسلامته الإقليمية ووحدة. ومن خلال العديد من المبادرات المختلفة، يحاول ميلوراد دوديك، وهو سياسي صربي من جمهورية صربسكا، نقل - ولكن الكلمة الصحيحة هي سرقة - الاختصاصات من الحكومة المركزية إلى مؤسسات جمهورية صربسكا، في انتهاك للدستور الوطني واتفاق دايتون. ويهدف هذا المخطط المزعزع للاستقرار إلى التراجع عن الإصلاحات التي أجريت خلال السنوات الـ ٢٦ الماضية وإلى وقف عملية الاندماج في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية وفتح الطريق أمام تفكك البلد. وينبغي عدم قبول ذلك.

ويساورنا قلق خاص إزاء استمرار الخطاب السياسي المتمثل في إنكار الإبادة الجماعية المرتكبة في سربرينيتسا وتمجيد مجرمي الحرب واستخدام خطاب الكراهية الذي ينطوي على إهانات عرقية. إن تأجيج الانقسامات بين الجماعات العرقية في البوسنة والهرسك لتنفيذ ألاعيب سياسية هو ديدن دوديك وإنكاره العلني المتكرر للإبادة الجماعية عنصر محوري في جهوده. ويشكل وصف الإبادة الجماعية بأنها أسطورة ملفقة أو بأنها أكبر خدعة في القرن العشرين في إنكار وهمي إهانة لأكثر من ٨ ٠٠٠ مدني دُبحوا في سربرينيتسا. والاستسلام للنزعة القومية والثناء على مجرمي الحرب المدانين ليس مجرد استنزاف. وأي خطأ في البوسنة والهرسك ينطوي على خطر الإضرار بالمنطقة الأوسع.

وسنواصل بالتأكيد دعم البوسنة والهرسك في التغلب على إرث الماضي الأليم وتحقيق كامل إمكاناتها بوصفها دولة ذات سيادة في إطار أسرة الأمم الأوروبية.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل السامي، السيد كريستيان شميدت، على الإحاطة المتعمقة والموضوعية اليوم، وكذلك على التقرير الحادي والستين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك الذي وزع على مجلس الأمن (S/2022/374، المرفق).

ونرحب بحضور الممثل السامي ونهنته على جهوده لدعم البوسنة والهرسك وشعبها في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وتؤيد ألبانيا تماماً انخراطه وأنشطته وتنشئ عليهما. وينبغي أن تحظى اختصاصاته وولايته التنفيذية، على النحو الذي قرره مجلس تنفيذ اتفاق السلام، بقبول واحترام جميع الجهات الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة، وأن يُنظر إليها على أنها جزء من طائفة أوسع من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدماً.

وأرحب أيضاً بحضور رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، فخامة السيد شفيق جعفروفيتش، لهذه الجلسة.

لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك معقدة. ومما يؤسف له استمرار عدم التعاون بين الأطراف، والذي غالباً ما يكون مصحوباً بتوترات. ونشيد بعمل الممثل السامي شميدت ومكتبه لوقف التصعيد. ونشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البلد على الاستجابة لدعوته إلى الحوار والتعاون على جميع مستويات الدولة. ويصب ذلك في مصلحة مواطني البوسنة والهرسك، الذين يريدون الاستقرار والتنمية الاقتصادية ومستقبلاً أفضل.

ونعتقد أن خطة ٢٠٥ تظل أساساً جيداً للإصلاحات المطلوبة في البلد. ونرحب بمبادرة الممثل السامي بإنشاء فريق عامل من الخبراء من أجل التوصل إلى حل مستدام لمسألة ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية. ونشجع جميع الجهات الفاعلة السياسية فيما

للشباب. فهم بحاجة إلى منظور واضح؛ وهم بحاجة إلى وظائف؛ وهم بحاجة إلى مشروع يتماهون معه.

وينبغي أن تساعد البوسنة والهرسك بوصفها بلدا موحدا واحدا وأن تساعد مواطنيها. وتوجيه رسالة موحدة من مجلس الأمن هو ما يحتاجون إليه ويستحقونه.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، كريستيان شميدت، على إحاطته وأرحب برئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

وتعرب فرنسا عن قلقها إزاء استمرار الأزمة السياسية في البوسنة والهرسك، التي بدأت في الصيف الماضي. وتتسم الأزمة بإعاقة عمل مؤسسات الدولة المركزية واتخاذ مبادرات ترمي إلى نقل بعض السلطات إلى جمهورية صربسكا بشكل انفرادي. وتهدد إنجازات ٣٠ عاما من بناء المؤسسات والإصلاح في البلد بموجب اتفاق دايتون - باريس للسلام - بلد في طريقه إلى أن يصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. ولذلك ندعو جميع قادة البوسنة والهرسك إلى استئناف الحوار وتقديم التنازلات اللازمة لضمان حسن أداء مؤسسات البلد والسير على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولمواطني البوسنة والهرسك الحق في امتلاك مؤسسات ديمقراطية فعالة تحترم احتراماً كاملاً مبادئ سيادة القانون، ولا سيما تحقيق العدالة ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة. فذلك يدعم الأولويات الأربعة عشرة المحددة في عام ٢٠١٩ في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب عضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تظل جهود الإصلاح تسترشد بتلك الأولويات لصالح جميع سكان البلد.

ونولي اهتماما خاصا للمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية، وهو ما قد يساعد في حل الأزمة السياسية.

وتأسف فرنسا لعدم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي يضمن مبدأ عدم التمييز والمساواة بين جميع

ولذلك، ليس من المستغرب المعاقبة عن حق على هذا السلوك غير المقبول، ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ضد دوديك لمحاولاته المستمرة والمتعمدة لتقويض وظائف الدولة والسلام الذي تحقق بشق الأنفس في البوسنة والهرسك.

إن غرب البلقان منطقة معقدة ولكنها دينامية وسريعة النمو. غير أن جميع الجهات الفاعلة المعنية هناك لا تدفع في نفس الاتجاه، الأمر الذي لا يزال يشكل مصدر قلق متزايد ومصدرا لزعزعة استقرار المنطقة. ولا تؤدي محاولة كسب النفوذ باستخدام تنامي النزعة القومية والانقسامات بشأن القضايا الدينية والعرقية إلا إلى الاستقطاب السياسي وتخلق شعورا بانعدام الأمن في العديد من البلدان في غرب البلقان، ولا سيما البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى منظور واضح تجاه الاندماج في الفضاء الأوروبي - الأطلسي يخلق حيزا لا مبرر له للتدخل الضار وغير المرغوب فيه.

وينبغي أن نرفض وندين علنا وبقوة أي تهديدات للأمن في البوسنة والهرسك باستغلال التوترات العرقية والدينية، بهدف نهائي هو عرقلة الإصلاحات وإخراج عملية التكامل الأوروبي - الأطلسي للبلد عن مسارها. وفي هذا السياق، لا بد لي من التذكير بإعلان السفير الروسي لدى البوسنة والهرسك في ١٧ آذار/مارس:

"إذا قررت [البوسنة والهرسك] أن تكون عضوا في أي تحالف ... فإن مثال أوكرانيا يوضح ما نتوقعه".

ونعتقد أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الذي لا ينتهي أبدا هو التعاون والحوار الحقيقي بين جميع الأطراف في البوسنة والهرسك مع توفر رؤية واضحة بشأن ما يحول دون إحراز تقدم حتى الآن، من ناحية، وبشأن ما يتطلبه الأمر لدفع البلد قدما على طريق العودة للحياة الطبيعية، من ناحية أخرى. ولا يزال دور الممثل السامي ومكتبه حيويا في تيسير الحوار وضمان النظام الدستوري.

ومن المهم للغاية أن يظل الاتحاد الأوروبي منخرطا بجدية لأن المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك مهم جدا للبلد والمنطقة، وخاصة

البلد. وندين بشكل قاطع تمجيد المتهمين بجرائم حرب وإنكار الإبادة الجماعية.

وأخيرا، تؤكد فرنسا مجددا التزامها بالآفاق الأوروبية للبوسنة والهرسك وجميع بلدان غرب البلقان. وبصفة فرنسا رئيسة لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، فإنها ستتنظم في حزيران/يونيه مؤتمرا بشأن غرب البلقان بمشاركة الدول الأعضاء الـ ٢٧ وست دول من المنطقة، لنؤكد بشكل جماعي التزامنا بالتكامل الأوروبي ومواصلة بناء التعاون اللازم للاستجابة للتحديات المشتركة.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك كريستيان شميدت على إحاطته والتقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن (انظر S/2022/374).

لا يزال اتفاق دايتون - باريس للسلام حجر الزاوية لبناء السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك. ويجب أن يواصل تحديد الإطار لإيجاد حلول فيما يتعلق بتسوية النزاعات بين المجموعات العرقية من خلال الحوار بين الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وتوافق الآراء. ونحث مكتب الممثل السامي على مواصلة التعاون مع جميع الأطراف بموضوعية لبناء الثقة والتغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ خطة ٢+٥، التي لا تزال تشكل الأساس لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وندعو السلطات في البوسنة والهرسك أيضا إلى بذل ما يلزم من جهود لإحراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين، وكذلك كفالة الامتثال للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وتؤكد كينيا مجددا ضرورة تجنب استخدام الخطاب المثير للانقسام وخطاب الكراهية، لا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يكون لدينا فهم عميق للمظالم التي تحرك ذلك الخطاب، فضلا عن المحرضين عليه ومنافذه، ويكمن الهدف في وضع تدابير مبتكرة وعملية وتنفيذها لمعالجة الدوافع والأسباب الجذرية وراءه.

المواطنين في البوسنة والهرسك، تمشيا مع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل وسط بشأن هذه المسألة. بيد أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن إطار انتخابي جديد لا يجب أن يحرم مواطني البوسنة والهرسك من حقهم الأساسي في انتخاب ممثليهم. ونهيب بسلطات البوسنة والهرسك أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تنظيم الانتخابات المقبلة وتمويلها على النحو المقرر.

وفي ضوء هذه الديناميات المثيرة للقلق، ترى فرنسا أن الوجود الدولي في البوسنة والهرسك لا يزال حاسم الأهمية لاستقرار البلد والمنطقة، تمشيا مع أحكام اتفاق دايتون - باريس للسلام.

وفيما يتعلق بالبعد العسكري، يضطلع الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤ بدور ريادي في حفظ السلام في البوسنة والهرسك، من خلال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ونحن على ثقة من أن ذلك الوجود سيستمر في الأجل الطويل.

ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضا مشاركة كاملة في تخفيف حدة التوتر بين صربيا وكوسوفو من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، كما حدث خلال الانتخابات الرئاسية في صربيا في نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بالبعد المدني، تدعم فرنسا دعما كاملا عمل الممثل السامي وحواره مع جميع الأطراف المعنية وترحب بتمكنه من المشاركة في جلسة مجلس الأمن اليوم.

ونظرا لأن القارة الأوروبية تواجه تحديات غير مسبقة ناجمة عن الحرب التي تقودها روسيا ضد أوكرانيا، فإننا لن ندخر جهدا لنكفل الاستقرار في أوروبا، وخاصة في البلقان، حيث لا تزال هناك جروح مفتوحة خلفها النزاع الذي حدث خلال التسعينيات. ونؤكد مجددا أهمية العدالة وتقديم التعويضات وتوفير ضمانات بعدم تكرار جميع الجرائم المرتكبة خلال تلك النزاعات. ولا تزال عمليتا العدالة الانتقالية والمصالحة الأساس المتين الوحيد الذي يمكن أن يستند إليه مستقبل

ونشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على المشاركة بنشاط في حوار بناء والتعاون لتحقيق المصالحة الوطنية.

عام ٢٠٢٢ هو عام الانتخابات في البوسنة والهرسك. ونأمل أن تتقارب جميع الأطراف وتواصل الالتزام بالسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء من خلال الحوار والتشاور وتعمل معا للنهوض بجدول الأعمال السياسي للبلد.

إن الممثل السامي وسلطات بون ترتبيان خاصان من حقبة زمنية معينة. ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل وانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، يتعين على البوسنة والهرسك أن تجد طريقاً يمكنها من استعادة سيادتها بالكامل. وبالنظر إلى تطور الحالة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة بناءة، بطريقة عادلة ومتوازنة وحكيمة تلبي الاحتياجات الحقيقية لشعب البوسنة والهرسك.

ولن تساعد القوى الخارجية التي تتحاز لجانب في تسوية الخلافات أو حلها بين المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك. وقد يؤدي فرض جزاءات انفرادية تعسفية لا تستند إلى القانون الدولي إلى تفاقم التوترات وزيادة تعقيد الحالة الصعبة بالفعل. ولا شك أنها ليست طريقة فعالة لحل هذه المسألة.

وتدعم الصين جميع الجهود التي تقضي إلى صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وتشيد بالدور الذي تضطلع به صربيا وكرواتيا وغيرهما من بلدان المنطقة تحقيقاً لتلك الغاية. ونلاحظ أن عدد القوات قد زاد زيادة كبيرة في عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تواصل عملية ألتيا الاضطلاع بدور بناء في صون الأمن والاستقرار في البلد وفي تقديم المساعدة في إزالة الألغام ومكافحة الإرهاب.

إن الوضع الجيوسياسي في أوروبا يواجه الآن تحديات جديدة كان لها تأثير شديد على الطاقة والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ويتعرض الاقتصاد ورفاه الناس في البوسنة والهرسك الآن لضغوط شديدة، تزداد تفاقمًا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، كما

وترى كينيا أن البوسنة والهرسك ستجد طريقها إلى الديمقراطية والاستقرار، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه بدون سيادة القانون. ولذلك نتفق مع الممثل السامي في ضرورة الحفاظ على سيادة القانون، لا سيما فيما يتصل بحالة العديد من قرارات المحاكم الدولية والمحلية غير المنفذة. ونحيط علماً بالتحديات التي تواجه العودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام. ولا غنى عن التعاون بين الأطراف، لأنه يهيئ بيئة مواتية لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم الأصلية.

وفيما يتعلق بمسألة مكتب الممثل السامي، من الأهمية بمكان حل أي خلاف بين أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بتوافق الآراء والمشاركة البناءة، مشياً مع اتفاق السلام.

وفي الختام، لا نزال نشجع سلطات البوسنة والهرسك على مواصلة السعي إلى إيجاد حل دائم يأخذ في الاعتبار احتياجات شعبها وجميع الأطراف المعنية.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أرحب بسعادة السيد جعفروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، في هذه القاعة. وأرحب أيضاً بالممثلين الدائمين لصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

لا تزال الحالة السياسية في البوسنة والهرسك منذ اجتماعنا بشأنها (انظر S/PV.8896)، تعاني من جمود عميق. ولا يزال الخلاف قائماً بين الأطراف في البوسنة والهرسك بشأن مسائل هامة تتعلق بحكم الدولة، مما يسفر عن مزيد من عدم اليقين السياسي. وفي الوقت نفسه، تلاحظ الصين أيضاً أن جميع الأطراف في البوسنة والهرسك، بما فيها جمهورية صربسكا، تعهدت بدعم السيادة الوطنية والاستقلال والسلامة الإقليمية.

وما فتئ موقف الصين من البوسنة والهرسك ثابتاً وواضحاً. ففيما يتعلق بسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، من الأهمية بمكان احترام رغبات شعبها لمستقبل بلده.

أولاً، يؤكد بلدي على دعمه لوحدة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك تماشياً مع القانون الدولي واتفاق دايتون. ويجب في هذا الإطار الالتزام بالاتفاق باعتباره المرجع المتفق عليه لحل الخلافات بين جميع القوى السياسية. كما إن تعاون كلا الكيانين اللذين يشكلان الدولة يعد من أساسيات هذا الاتفاق، ويجب على جميع الأطراف الالتزام به. ونود كذلك التأكيد على أهمية احترام المؤسسات الوطنية التابعة للدولة بشكل كامل.

ثانياً، تشيد دولة الإمارات بالدور الهام الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك في الحفاظ على السلام في البلد من خلال حماية الشق السياسي من اتفاق دايتون على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأيضاً عبر توفيره الدعم لنجاح عملية الإصلاحات السياسية والتي يساندها المجتمع الدولي.

ثالثاً، إن التشجيع على التعايش السلمي بين مختلف الطوائف في البوسنة والهرسك والإبقاء على قنوات التواصل فيما بينها مفتوحة يعد أساسياً لتحقيق سلام مستدام. وتستنكر دولة الإمارات في هذا السياق أي محاولات لإثارة النزعات الطائفية والعرقية وبث خطاب الكراهية وممارسة التحريض العنصري وتمجيد جرائم الحرب ومرتكبيها، حيث يقوض ذلك آفاق التواصل الإيجابي ويهدد بتجدد أعمال العنف في البلد. ويشدد بلدي على أهمية اللجوء إلى الحوار وبناء الجسور بين مختلف أطراف المجتمع، حيث سيساهم ذلك في تعزيز مجتمع سلمي وآمن ومزدهر.

وختاماً، يأمل بلدي مواصلة الجهود الزاهية لترسيخ سلام مستدام في البوسنة والهرسك. إن دور مجلس تنفيذ اتفاق السلام في هذا الإطار هام، بما في ذلك عبر مساعي منظمة التعاون الإسلامي، حيث أن تضافر الجهود الدولية سيساهم في دعم النظام السياسي في البوسنة والهرسك لتحقيق ما يصبو إليه شعبها وسينعكس ذلك على صون الأمن والسلام في البلقان ككل.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نلاحظ مع الأسف أنه خلال الأشهر الستة التي انقضت منذ مناقشة مجلس

يتضح من التضخم سريع الارتفاع واستمرار معدلات البطالة المرتفعة. وينبغي للمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي والشركاء الأوروبيين على وجه الخصوص أن يواصلوا زيادة المساعدات المقدمة إلى البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالجائحة والتنمية بغية التعجيل بتعزيز انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على العلاقات الودية مع البوسنة والهرسك. وتمتد صداقتنا إلى جميع سكان البلد. وما فتئ التعاون الثنائي في مختلف المجالات، بما في ذلك الزراعة والطاقة والبنية التحتية والتجارة، يتعمق باستمرار. وفي أعقاب تفشي كوفيد-19، قدمت الصين - التي تصرفنا على وجه الاستعجال - لقاحات وتبرعت بعدة دفعات من الإمدادات المتصلة بالجائحة إلى البوسنة والهرسك. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا، وفقاً لقدرتنا، بغية مساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد كريستيان شميدت على إحاطته. ونرحب بمشاركة السيد شفيق جعفرفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وكل من كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

تصادف هذه السنة الذكرى السابعة والعشرين للتوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، أو ما يعرف باتفاق دايتون، والذي مثل إنجازاً دبلوماسياً أنهى حرب البوسنة المدمرة، التي لا تزال مآسي ذكرياتها في وجدان الناجين من الحرب. ومن هذا المنطلق، تعرب دولة الإمارات عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة والتوترات السياسية القائمة التي تهدد باستمرار تفاقم الوضع السياسي والأمني. إن الوضع الحالي يستوجب استخلاص الدروس والعبر من الماضي والبناء عليها لضمان مستقبل أفضل وأكثر استقراراً للأجيال القادمة. ويتطلب ذلك العمل على تهدئة التوترات وحل الخلافات بين الأطراف بما يتسق مع دستور الدولة لمنع تفاقم الأوضاع الحالية، خاصة في ظل المنعطف الخطير الذي تمر به أوروبا جراء الحرب في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، يود بلدي التأكيد على عدة ثوابت.

بأي شكل في تطبيع الحالة في البلد وضمان تنميته الاجتماعية والاقتصادية. ويتحمل أولئك من يحاولون إعادة تشكيل البوسنة والهرسك كما كانت في عهد دايتون، من الخارج لكي تتناسب مع مصالحهم الخاصة المسؤولية عن استمرار تدهور المناخ السياسي في البلد والنزوح الجماعي للسكان. ونحذر من العواقب البالغة الخطورة لهذا النهج المضلل. وندعو إلى وقف ممارسة تجارب على الدولة البوسنية المستقلة وشعوبها حتى يتسنى تمكينها من التطور بشكل مستقل، في امتثال تام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويتضح بشكل متزايد الدور المدمر لمكتب الممثل السامي. وقد فقدت تلك الآلية أي مظهر من مظاهر الحياد واللياقة وأصبحت أداة لفرض قرارات مشكوك في قيمتها وجدواها. ومحاولات الاحتجاج بما يسمى بـ "سلطات بون" لإلغاء القوانين المحلية غير المرغوب فيها هي محاولات غير قانونية ولاغية وباطلة من الناحية القانونية، لعدم وجود اتفاق على استخدامها من جانب المجتمع الدولي ولأن أدوات الطوارئ هذه منحت شخصيا للممثل السامي، الذي لا يزال منصبه شاغرا بعد استقالة فالنتين إنزكو. وكما أكدنا في بداية الجلسة، نعتقد أن المواطن الألماني، كريستيان شميدت، فرد عادي وليس لديه ولاية لتمثيل المجتمع الدولي.

ونرى أن التهمات على السفير الروسي في سراييفو غير ملائمة، وهي الواردة في ما يسمى بالتقرير (انظر S/2022/374، المرفق)، في سياق الحالة في أوكرانيا، التي لا علاقة لها بالحالة في البوسنة والهرسك.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء مناقشة صريحة وملموسة بشأن السبل العملية لإغلاق مكتب الممثل السامي في أقرب وقت ممكن، لأنه استنفد وظائفه الإيجابية.

ونلاحظ بقلق بالغ أن القوات التابعة للاتحاد الأوروبي التي تضطلع بعملية أثيا في البوسنة والهرسك وفقا لولاية من مجلس الأمن تخلق على نحو متزايد جوا من الخطر والخوف. وبدون أي مبرر أو تفسير، تمت مضاعفة الوحدة العسكرية للعملية في آذار/مارس.

الأمن السابقة للحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/PV.8896)، لم تتحسن الحالة في ذلك البلد. إننا نشهد أعمق أزمة سياسية داخلية خلال فترة ما بعد النزاع بأكملها وانخفاضا لم يسبق له مثيل في مستوى الثقة والحوار بين الأعراق. وقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة على الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك أن تجد أرضية مشتركة، في حين أن المثل العليا لاتفاق دايتون المتمثلة في التوصل إلى حلول وسط وتوافق في الآراء أصبحت شبه مستحيلة.

ويساورنا القلق إزاء الاتجاه المتزايد نحو إضفاء الطابع المركزي على الدولة البوسنية المتعددة الأعراق لتتمحور حول البشناق، الطائفة العرقية ذات الأغلبية، على حساب الحقوق الدستورية للشعبيين الآخرين وكيانات البلد ذات السلطة الواسعة. ويتجلى ذلك أيضا في مناقشة إصلاح القانون الانتخابي وفي اعتماد قرارات السياسة الخارجية التي لا تعبر عن مصالح وإرادة البوسنة والهرسك بأسرها. ونرى في ذلك انتهاكا صارخا للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥، بتشجيع مباشر من عدد من البلدان الغربية، بما فيها البلدان المسؤولة عن ضمان تنفيذه. وفي ذلك الصدد، نأسف لأن البيان الذي أدلى به اليوم السيد شفيق جعفروفيتش، رئيس رئاسة البوسنة والهرسك، لم يتم الاتفاق عليه مع أعضاء الرئاسة الآخرين، وفقا للإجراء المتبع.

ومن الواضح أنه لم يتم بعد استخلاص الاستنتاجات الضرورية من عواقب التدخل المنهوي للممثل السامي السابق، السيد إنزكو، في شؤون البوسنة والهرسك ذات السيادة وشعوبها في صيف العام الماضي. ونشهد الآن رفضا واعيا للنهج الذي سبق أن وافق عليه المجتمع الدولي بنقل المسؤولية الكاملة إلى السلطات المنتخبة شرعيا في البوسنة والهرسك لصالح سيطرة بروكسل وواشنطن وعدد من العواصم الأوروبية الفعلية على العمليات البوسنية. ويجري بنشاط فرض نهج وقواعد أجنبية. وتستمر ممارسات الجزاءات الانفرادية غير القانونية ضد الممثلين السياسيين البوسنيين، فضلا عن الضغوط والتهديدات والابتزاز، في الانتشار على نطاق واسع.

وذلك هو الطريق نحو مزيد من التدهور في الحوار داخل البوسنة والهرسك وزعزعة استقرار البوسنة والهرسك، الأمر الذي لا يساعد

والاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك أساسي لبناء سلام واستقرار دائمين في البوسنة والهرسك. ولا يزال الاتفاق يحدد الإطار لإيجاد حلول تتعلق بتسوية النزاعات العرقية من خلال الحوار فيما بين الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وتوافق الآراء. وما فتئ مكتب الممثل السامي، بوصفه آلية مخصصة للمؤسسات الدولية، يشرف على تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق.

ويلزم حل الخلاف بشأن مكتب الممثل السامي من خلال المشاركة البناءة، تماشياً مع اتفاق السلام. وينبغي أن يظل التنفيذ السريع لخطة عمل ٢+٥ على رأس أولويات مكتب الممثل السامي.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق لأن التطورات السياسية التي وقعت مؤخراً في البوسنة والهرسك تقوض التقدم المحرز في السنوات الـ ٢٦ الماضية. ولتحقيق أهداف الاتفاق الإطاري العام للسلام، يتعين على جميع الأطراف أن تدخل في حوار بروح من التفاهم المتبادل والتعاطف مع مواقف بعضها البعض.

ويجب أن ندعم جميع المساعي الرامية إلى التعاون والتنمية والسلام وأن نتجنب الخطب المثيرة للانقسام التي يمكن أن تقوض اتفاق السلام. ونأمل أن تعيد جميع الأطراف والقادة الالتزام بالعمل معاً بطريقة بناءة وشاملة للجميع. وفي ذلك الصدد، من المهم أن يعمل مكتب الممثل السامي مع جميع الأطراف بموضوعية، وأن يفهم وجهات النظر المختلفة، وأن يهدف إلى بناء الثقة وتعزيز الإطار الدستوري للبوسنة والهرسك.

ونعيد التأكيد على أن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك يوفر الأساس لإيجاد حلول تتعلق بتسوية النزاعات العرقية من خلال الحوار فيما بين الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وتوافق الآراء.

وفي الختام، تؤيد الهند جميع الجهود، بما في ذلك جهود الاتحاد الأوروبي، في تعزيز الحوار والحلول التوفيقية، من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

ويقوم رجال مسلحون يرتدون ملابس مموهة بدوريات في شوارع المدن البوسنية، ويجري نقل المعدات العسكرية الثقيلة، مما يزرع الذعر بين السكان. ويثير هذا السلوك تساؤلات جدية بشأن القيمة المضافة لاستمرار وجود عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. لقد تحولت من مصدر للاستقرار إلى عنصر للتخويف والمواجهة السياسية، وهو أمر غير مقبول وخطير تماماً.

وتكتسي الانتخابات العامة المقبلة في البوسنة والهرسك أهمية كبيرة. وينبغي أن يجري التصويت وفقاً للقانون البوسني وفي امتثال تام لمبادئ التمثيل في دايتون، وينبغي أن تعبر النتائج عن الإرادة السيادية للشعوب. ونطالب الأطراف الخارجية بالتوقف عن التدخل في جدول أعمال الانتخابات.

وندعو مجلس الأمن إلى تقديم تقييم بناء للأحداث الجارية في البوسنة والهرسك من خلال منظور اتفاق دايتون للسلام، الذي أيده قرار من مجلس الأمن، وليس على أساس تكهنات تعسفية من جانب مكتب الممثل السامي. وكمصدر بديل للمعلومات عن الحالة في البلد، نقترح أن نتعرف على التقرير عن جمهورية صربسكا، الذي عمم بوصفه الوثيقة S/2022/376. وروسيا، بوصفها إحدى الدول الضامنة لاتفاق دايتون، تؤيد تأييداً تاماً المبادئ الأساسية لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، والمساواة فيما بين الشعوب المؤسسة الثلاثة والكيانين اللذين يتمتعان بسلطة واسعة.

ولا يزال اتفاق السلام لعام ١٩٩٥ وثيق الصلة بالموضوع تماماً. ولا يزال توازن مصالح الشعوب الثلاثة الوارد فيه قائماً. علاوة على ذلك، لا يوجد بديل له. ويمكن أن يكون لمحاولات تدميره عواقب وخيمة على منطقة البلقان وأوروبا ككل.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر السيد كريستيان شميدت على إحاطته بشأن أحدث تقرير (S/2022/374) وهو المقدم عملاً بالقرار ١٠٣١ (١٩٩٥). وأرحب أيضاً بحضور فخامة السيد شفيق جعفر فيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، فضلاً عن ممثلي صربيا وكرواتيا، في جلسة اليوم.

الممتلكات بين الدولة والمستويات الحكومية الأخرى، فضلا عن الممتلكات الدفاعية وترسيخ سيادة القانون.

ونعتقد أن الطريق المختار للبوسنة والهرسك نحو دولة مسالمة وقادرة على البقاء، ومندمجة في الاتحاد الأوروبي، هو الطريق الذي يحتاج إلى دعم واسع النطاق من المجتمع الدولي من خلال خطوات ملموسة، على النحو المحدد في متطلبات بروكسل المؤرخة شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وفي ذلك الصدد، نحث أيضا مكتب الممثل السامي على اتخاذ موقف يمكنه من تعميق المشاركة مع مسؤولي الكيانين بغية مساعدتهم على التغلب على تحدياتهم الداخلية والعمل بشكل بناء نحو تحقيق الأهداف.

ونحث كذلك رئاسة البلد على توحيد رسائلها العامة، وتعزيز اتساق أعمالها، والعمل كنقطة ارتكاز للاستقرار والأمل اللذين تحتاج إليهما مؤسسات البوسنة والهرسك وشعبها للتغلب على هذه الفترة الصعبة. وهذا ضروري بصفة خاصة لأن مجالات الاختصاص التي تم تحديدها سابقا بين الدولة والكيانات يجري تفسيرها تفسيراً إيجابياً من أجل التكيف مع الأداء الفعال لهيكل الدولة التقدمي والموحد.

ونلاحظ الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك وندعو إلى تقديم التعاون والدعم اللازمين بطريقة تتغلب على التحديات الحالية في عمليات صنع القرار لصالح الشعب، ولا سيما الشباب. كما ندعو السلطات في جميع أنحاء البلد إلى الوفاء بالتزامها بتوفير الظروف المواتية للعودة الآمنة للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم دون تمييز، وفقاً للاتفاق الإطاري العام للسلام.

وفي الختام، نناشد أعضاء المجلس اعتماد نهج مشترك في الاستجابة للحالة في البوسنة والهرسك، بغض النظر عن اختلاف آرائنا بشأن الأهمية المستمرة لمكتب الممثل السامي. ويجب علينا، في ذلك السياق، أن نحافظ على دعمنا الموحد لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها، مع مراعاة الحاجة إلى تجنب أي حالة في منطقة غرب

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بحضور فخامة السيد شفيق جعفروفيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أشكر السيد كريستيان شميدت، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته بشأن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢.

ويساور غانا القلق إزاء التطورات التي وقعت مؤخراً في البوسنة والهرسك. وتهدد الأزمة السياسية بتقويض مواصلة تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أنه يهدد الاستقرار الذي حافظ على تماسك البلد على مدى العقدين ونصف العقد الماضيين.

ولذلك، فإننا نناشد جميع الأطراف السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة صياغة ترتيب عمل تعاوني للوفاء بالالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب أحكام اتفاق السلام. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة لتكافؤ الفرص للجميع وإعادة الالتزام بالتعايش السلمي في المجتمعات المتعددة الأعراق والأديان في البوسنة والهرسك. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تجنب الخطب الرنانة التي يحتمل أن تكون مثيرة للانقسام، فضلاً عن التمسك بعدم التسامح مطلقاً مع خطاب الكراهية، الذي يوجب النزاع بين الناس.

وتقع على عاتق الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك مسؤولية الحفاظ على وحدة البلد وضمان الأداء الفعال لمؤسسات الدولة على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تكون علامات التعاون المشجعة في مقاطعة برتشكو مصدر إلهام لممثلي كلا الكيانين. والتغلب على انعدام الثقة العميق في المجتمع أمر أساسي لأي جهد دائم يرمي إلى تلبية الاحتياجات المالية لمؤسسات الدولة والوفاء بالتزاماتها تجاه جميع سكان البلد.

ونشجع أيضاً على بذل المزيد من الجهود لمعالجة جميع جوانب خطة عمل ٥+٢، بما في ذلك الحل المقبول والمستدام لمسألة تقسيم

الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272)، ففي حين أن هناك خطة للتعويض قائمة منذ عقود عديدة، لم يحرز تقدم كاف. ونشجع على تسريع التدابير الرامية إلى تحقيق العدالة للناجين ونحث الممثل السامي على المشاركة مع السلطات والشركاء في تعزيز المساءلة عن جرائم العنف الجنسي المتصلة بالنزاع.

وتؤيد النرويج مكتب الممثل السامي تأييدا تاما وتؤمن بدوره الهام في الإشراف على تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام. ومع ذلك، فإننا نتطلع إلى اليوم الذي يتحقق فيه ذلك ويمكن فيه إغلاق المكتب وإنهاء الإشراف الدولي على البوسنة والهرسك تدريجيا.

بيد أن ذلك يتطلب من البوسنة والهرسك أن تحرز مزيدا من التقدم بشأن الخطة ٢٠٥. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا عملت جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك معا بشكل بناء وبما يحقق المصالح الفضلى لجميع الناس في البلد. ونحث السلطات على أن تظل ملتزمة بعملية انتقال البوسنة والهرسك إلى مرحلة تصبح فيها بلدا أوروبا مسالما ومزدهرا وينحو منحى الإصلاح. والمجتمع الدولي على استعداد أيضا لدعم تلك الإصلاحات الضرورية والإسهام فيها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن النرويج تؤيد تأييدا تاما سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وهيكلها الأساسي بوصفها دولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانيين ومقاطعة برتشكو.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل السامي شميدت على إحاطته ونرحب برئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد جعفروفيتش. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

وسأركز بياني على ثلاث نقاط، هي المأزق السياسي والانتخابات وخطاب الكراهية.

أولا، اتسمت الأشهر الستة الماضية بشلل الجهاز السياسي للبوسنة والهرسك وبالتحديات المنهجية التي تواجه الهيكل المؤسسي المستمد من اتفاقات دايتون. ويشكل إنشاء جمهورية صربسكا لنظام

البلقان يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الظروف الأمنية غير المستقرة السائدة حاليا في أوروبا.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بحضور الممثل السامي للبوسنة والهرسك ورئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في مجلس الأمن اليوم. وأشكر السيد شميدت على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، التي تعرض، إلى جانب تقريره (انظر S/2022/374)، بعض التحديات الخطيرة التي لا تزال البوسنة والهرسك تواجهها.

ولا يزال هناك عمل كبير يتعين القيام به قبل التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام. ويبين لنا التاريخ أيضا كيف يمكن أن يزداد عدم الاستقرار السياسي في ظل ظروف محددة. ولذلك، يساورنا القلق من أن الأزمة السياسية الحالية في البوسنة والهرسك يمكن أن تتطور في نهاية المطاف إلى حالة أمنية أكثر خطورة. ويساورنا قلق خاص إزاء تصاعد الخطاب العرقي العدواني، وندعو السلطات إلى إدانة خطاب الكراهية والامتناع عنه.

كما أن المناخ السياسي الصعب أصلا في البوسنة والهرسك يحتمل أن يزداد تدهورا بسبب تأثير الحرب في أوكرانيا. وفي حين أن المسؤولية عن صون الاستقرار والأمن تقع على عاتق السلطات المحلية، يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب، وسوف يفعل ذلك بالفعل، على النحو المناسب إذا لزم الأمر.

وتؤمن النرويج إيمانا راسخا بأن إسهام عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) في صون السلام والاستقرار وتهيئة بيئة سليمة وأمنة في البوسنة والهرسك إسهام حيوي، وللأسف، لا يزال ضروريا. وفي ذلك الصدد، نرحب بنشر ٥٠٠ فرد احتياطي إضافي كتدبير احترازي. ومن المقرر تجديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر، وستعمل النرويج بجد مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل تجديد ولاية قوية.

والعدالة والمساءلة عن جرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، أمران أساسيان لبناء سلام مستدام في البوسنة والهرسك. وكما أبرز الأمين العام في نيسان/أبريل في تقريره الأخير عن العنف

الجنائي حتى تتمكن الجمعية من سن تشريعات بشأن هذه المسألة تمشيا مع المعايير الدولية.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم بلدي لعمل العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لصون السلم والأمن في البوسنة والهرسك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الشاملة لمجلس الأمن اليوم. كما أشكر رئيس هيئة الرئاسة جعفروفيتش على مشاركته في هذه الجلسة.

ترحب الولايات المتحدة بتقرير الممثل السامي شميدت (انظر S/2022/374) الذي يتماشى مع السوابق ومقتضيات القرار ١٠٣١ (١٩٩٥). علاوة على ذلك، فإن تقييماته قيمة جداً لأنه كفل إمام المجتمع الدولي بالحالة في الميدان. واضطلع بعمل مثير للإعجاب في ظل ظروف صعبة، خاصة في ظل تهديد أمن أوروبا بسبب الحرب الوحشية التي تشنها روسيا على أوكرانيا.

قبل سبعة وعشرين عاماً ساعدت الولايات المتحدة في وضع اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك. ولا تزال اتفاقات دايتون مهمة لصون السلم والأمن الدوليين لأن ما صح عليها عند التوقيع على تلك الاتفاقات في عام ١٩٩٥ لا يزال صحيحاً اليوم. إن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية أمر بالغ الأهمية ولا جدال فيه.

لكن وكما سمعنا اليوم، فإن هذا الاستقرار الذي تم تحقيقه بشق الأنفس أصبح معرضاً للخطر. ونتفق مع تقييم الممثل السامي بأن هذا مسار خطير لجميع مواطني البوسنة والهرسك وللمنطقة على نطاق أوسع، حيث ما زال القادة السياسيون المحليون يستخدمون خطاباً تحريضياً ويهددون بمنع الانتخابات أو مقاطعتها ورفضون التصدي للفساد. إن الولايات المتحدة تدين هذا السلوك. وعلى وجه التحديد، ينبغي لنا جميعاً أن نشعر بالقلق إزاء الخطوات التي اتخذها السيد

تشريعي ومؤسسي مواز، فضلاً عن انسحابها من جانب واحد من الاتفاقات ورفضها لقرارات المحكمة الدستورية، تهديداً للدولة. فهي تقوض العمل المنجز في السنوات الـ ٢٥ الماضية وتجعل البلد يحيد عن مسار عملية اندماجه في الاتحاد الأوروبي. ونأسف لأن التقدم المحرز في خطة ٢٠٠٥، باستثناء بعض أوجه التقدم في مقاطعة برتشكو، منعدم عملياً. ونكرر التأكيد على أن إحراز التقدم في إطار تلك الخطة أمر أساسي لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ثانياً، إن ممارسة الديمقراطية أمر أساسي لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وستكون الانتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر حاسمة، ونأمل أن تشارك فيها النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية. ولذلك، ندعو الجانبين البوسني والكرواتي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الانتخابية، بما في ذلك ما يتعلق بتمويلها. ونأمل أن تضاعف جميع الأطراف جهودها لإيجاد حل لخلافاتها، وأن تشكل، بعد الانتخابات، حكومة فاعلة وألا تتكرر أحداث عام ٢٠١٨.

ثالثاً، تلاحظ المكسيك بقلق التقارير التي تفيد بتقديم تبريرات لمجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب ورفض أو تخفيف النتائج التي توصلت إليها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحاكم المحلية. ومن غير المقبول ألا تلقى هذه الأعمال إدانة رسمية. ومما يثير القلق بشكل خاص أن المسؤولين العموميين هم الذين ينشرون تلك الرسائل ويروجون للروايات القومية التي تغذي الخطاب المثير للانقسام على حساب التعايش السلمي.

وقد أولينا اهتماماً وثيقاً لزيارة المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في كانون الأول/ديسمبر، ونردد دعوته إلى أن تتبثق عملية المصالحة عن استراتيجية شاملة لصون السلام. ولذلك، نحث الجمعية البرلمانية على سن تشريع بشأن إنكار الإبادة الجماعية وغيرها من جرائم الحرب. نحيط علماً باقتراح الممثل السامي بسحب التعديلات التي قدمها سلفه على القانون

ولا شك أن الديمقراطية هي الترياق الناجع للفساد. لذلك نرحب بقرار لجنة الانتخابات المركزية الدعوة إلى إجراء الانتخابات في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونحث على تخصيص الأموال اللازمة فوراً للسماح بإجراء الانتخابات. وإن من واجب أي ديمقراطية ذات مصداقية تمكين مواطنيها من ممارسة حقهم في اختيار مسؤوليهم المنتخبين.

أخيراً، نود أن نشدد على أهمية استكمال خطة "٢+٥" والمتطلبات التي يجب الوفاء بها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي وانتقال البلد من وضع الإشراف الدولي. وإلى حين إنجاز خطة ٢+٥ يظل دور الممثل السامي في كفالة التنفيذ الكامل للجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام أمراً لا غنى عنه. ونأسف للمحاولات المستمرة من قبل بعض أعضاء المجلس لتقويض ولاية الممثل السامي وشرعيته بهدف تقويض جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والرخاء الدائمين في البوسنة والهرسك ولجميع سكانها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس. أود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية الأخيرة S/2017/507 التي تدعو جميع المشاركين في جلسات المجلس إلى الإدلاء ببياناتهم خلال خمس دقائق أو أقل تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد شفيق جعفروفيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك.

السيد جعفروفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيديتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو وأتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم. وأرحب أيضاً بالسيد شميدت، الممثل السامي للبوسنة والهرسك الذي أرى أن تقريره عن الحالة في البلد (انظر S/2022/374) يقدم سرداً موضوعياً للحالة في بلدنا.

أود الآن أن أنتقل إلى بعض النقاط المتعلقة بجوانب أخرى من الحالة في البوسنة والهرسك. لقد عانى بلدنا من أزمة سياسية

ميلوراد دوديك وجمهورية صربسكا لمنع مؤسسات الدولة من تنفيذ إرادة الشعب وحرمان الكفاءات من الدولة. وتعمل سلطات جمهورية صربسكا أيضاً على الانسحاب من النظام الدستوري والقانوني والمؤسسي للدولة وإنشاء أطر موازية لها. وأود أن أكون واضحة: إن هذه الأعمال غير ديمقراطية وتصعيدية، وليست تتماشى مع روح أو نص دايتون، بل تعرض للخطر صحة البلد بأسره، ومواطنيه وازدهارهم ومستقبلهم.

وبالمثل تعتبر الدعوات التي يوجهها القادة الكروات البوسنيون إلى عرقلة الانتخابات أو إنشاء منظمة إقليمية جديدة خطيرة ومن شأنها أن تقوض السلام والأمن في المنطقة. ومن المؤسف أن جميع الزعماء القوميين، بما في ذلك الأحزاب البوسنية، اختاروا استخدام أساليب الفساد والتخويف والانقسام للبقاء في السلطة، وساهموا في انعدام الثقة في مؤسسات البلد نفسها. ويتحمل جميع قادة البلد المسؤولية عن التحديات التي يواجهها بلدنا الآن.

تأسف الولايات المتحدة لتزايد الانقسام والخطاب التحريضي اللذين تستخدمهما الأحزاب السياسية لتأجيج التوتر وصرف الانتباه عن المسائل الأخرى، بما في ذلك الفساد المستشري. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الممثل السامي لتهدئة هذه التوترات وتشجيع الأطراف على حل الخلافات عن طريق الحوار.

ويجب على المسؤولين المنتخبين العودة إلى الحكم الرشيد على جميع مستويات الحكومة. لقد حان الوقت الآن لمواصلة التقدم الذي تمس الحاجة إليه بشأن الإصلاحات الضرورية لمكافحة الفساد والإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية، فضلاً عن إصلاح سيادة القانون وتحقيق المصالحة. وكما تعلمنا مراراً وتكراراً، فلا يمكن حل الخلافات إلا من خلال الحوار في إطار المؤسسات القائمة وليس من خلال العرقلة والمقاطعة. ويجب على السلطات على جميع المستويات أن تواصل مكافحة الفساد الذي يمنع المواطنين من تحقيق النمو الاقتصادي وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً ويقوض مؤسساتها ويعرقل المسار الأوروبي الأطلسي الذي اختاره البلد.

ولأسف، ما فتئنا نشهد جهوداً في البوسنة والهرسك، على مدى الأشهر الـ ١٠ الماضية، لتدمير كل ما تم تحقيقه من خلال تنفيذ اتفاق دايتون.

فلسطات جمهورية صربسكا تهدد بكل جميع مؤسسات الدولة من جانب واحد والاستيلاء على اختصاصاتها. ولذلك الغرض، اعتمدت قوانين محددة في مجالات العدالة وممتلكات الدولة والأدوية أو أوصت بإعدادها. ويهدد ذلك السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها لأن دستور دايتون، كما قلت، ينص بشكل قاطع على أن هناك حاجة إلى اختصاصات إضافية على مستوى الدولة من أجل الحفاظ على سلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها.

وبالنظر إلى ولاية مجلس الأمن، أود أن أذكر المجلس من مخاطر هذه الأنشطة الانفصالية التي تقوض بشكل مباشر اتفاق دايتون للسلام باعتباره حجر زاوية للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، وكذلك في ذلك الجزء من أوروبا.

وبالنظر إلى أن البوسنة والهرسك تقتقر، بسبب نظام صنع القرار المعقد، إلى آليات مناسبة مكتملة لمنع الأنشطة الانفصالية في حينه، فإننا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وتبين لنا التجربة، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق دايتون، أن هذا الدعم أثبت دائماً أنه مفيد وفعال.

ولذلك، من المهم، في إطار اتفاق دايتون للسلام، أن يقوم مكتب الممثل السامي بعمله وفقاً للولاية التي أنيطت به. وقد قرر الممثل السامي، السيد شميدت، تعليق العمل بقانون ممتلكات الدولة الانفصالي، وهو أمر مهم لتحقيق الاستقرار.

ومع ذلك، ومن أجل تحقيق الاستقرار الكامل للحالة في البوسنة والهرسك، من الضروري إلغاء جميع القوانين غير الدستورية، فضلاً عن استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المعتمدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وجميع الإجراءات الأخرى التي تتعارض مع اتفاق دايتون للسلام.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أيضاً رفع العراقيل التي تمنع المؤسسات من العمل. فمنذ صيف العام الماضي، لم تعمل مؤسسات

عميقة لأكثر من ١٠ سنوات، بسبب التهديدات الانفصالية والحصار المفروض على المؤسسات والإجراءات التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا في انتهاك لدستور البوسنة والهرسك واتفاق دايتون للسلام وتنفيذه على مدى ٢٧ عاماً.

لقد أحرزنا تقدماً كبيراً في الإصلاحات وفقاً للإطار الزمني منذ نهاية الحرب ووفقاً لاتفاق دايتون للسلام، بدعم من المجتمع الدولي. وتتص الأحكام الواضحة للمادة الثالثة من دستور دايتون للبوسنة والهرسك على أنه يجوز للبوسنة والهرسك إنشاء مؤسسات إضافية للدولة وأداء الصلاحيات التي تحتاجها للحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وكيانيتها الدولية. وتنفيذ هذه الأحكام الدستورية المنشأة بموجب اتفاق دايتون للسلام، شكلنا جيشاً مشتركاً ودائرة للاستخبارات وأنشأنا وزارات ونظاماً ضريبياً حكومياً وسلطة قضائية وغيرها من المؤسسات التي عززت السلام. وبفضلها تمكنت الدولة من الاضطلاع بمهامها بشكل مستقل. وكما تبين جميع التحليلات ذات الصلة فقد أفادت هذه الإصلاحات المواطنين من جميع أنحاء البوسنة والهرسك بما في ذلك الكيانات ومقاطعة برتشكو.

لقد نفذنا هذه الإصلاحات بموافقة الممثلين السياسيين من كلا الكيانيين وجميع الشعوب بينما اتخذت القرارات في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك وفقاً للإجراءات المقررة. وعلاوة على ذلك، قمنا بذلك أيضاً بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا الجهاز، الذي نشعر في البوسنة والهرسك بالامتنان الشديد له.

وخلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٤، عندما كانت هذه الإصلاحات قيد التنفيذ، قدم مجلس الأمن، في قراراته بشأن الحالة في بلدنا، دعماً واضحاً لعملية تعزيز مؤسسات الدولة وشجع السلطات في البوسنة والهرسك على المضي قدماً في ذلك الطريق. وإلى جانب ذلك الدعم، نص مجلس الأمن أيضاً في القرارين ٢١٢٣ (٢٠١٣) و ٢١٨٣ (٢٠١٤) على التوالي، على أن عملية تعزيز مؤسسات الدولة أدت إلى تقوية بناء دولة مكتفية ذاتياً تؤدي مهامها على الوجه الأكمل وقادرة على الاندماج في الهياكل الأوروبية.

إن البوسنة والهرسك ملتزمة بالنهوض بالسلام في المنطقة من خلال تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي. ونحن ملتزمون بإقامة علاقات طيبة مع جيراننا على أساس الاحترام المتبادل. ويجب حل جميع المسائل المعلقة من خلال الحوار والاتفاق. وفي حالة عدم وجود حل قائم على توافق الآراء، يتعين حلها من خلال المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ القانون الدولي.

وتؤيد البوسنة والهرسك التعاون الإقليمي. ونشارك في عدد كبير من المبادرات الإقليمية التي تستهدف تعزيز التعاون السياسي وغيره من أشكال التعاون في المنطقة. فقد انضمت البوسنة والهرسك، إلى جانب بلدان أخرى في غرب البلقان، إلى السوق الإقليمية المشتركة كجزء من عملية برلين. ونعتقد أن تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، مع احترام معايير الاتحاد الأوروبي في ذلك المجال، يمكن أن يكون له أثر إيجابي للغاية على الحالة العامة.

وعلى الرغم من أننا، بوصفنا دولة، لا نقوض أحدا، يساورنا القلق إزاء الإشارات الواردة من جزء من منطقتنا. ويساورنا قلق خاص إزاء التسلح السريع للبلدان المجاورة، وفي مقدمتها صربيا، التي أظهرت، بإدراجها جمهورية صربسكا وهي أحد كيانات البوسنة والهرسك في استراتيجيتها الدفاعية الوطنية، ازدراء مثيرا للقلق لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

ويساورنا القلق إزاء الحماية التي توفرها صربيا لمجرمي الحرب المدانين، مثل نوكا دوكيتش، والعديد من المشتبه بهم الآخرين في جرائم الإبادة الجماعية في سربيرينيتسا، وهم مطلوبون للقضاء في البوسنة والهرسك. في الوقت نفسه، يُقاضى مواطنو البوسنة والهرسك الذين دافعوا عن البلد أمام المحاكم الصربية. وتخضع هذه المسألة للولاية القضائية لمحكمة البوسنة والهرسك وحدها، لا للولاية القضائية لبلد مجاور، أثبتت أعلى المؤسسات القضائية في الأمم المتحدة ضلوعه في نزاع دولي دار على أراضي البوسنة والهرسك.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تدخل السلطات الكرواتية في تنظيم قانون الانتخابات. إن موقف رئيس كرواتيا بأنه يؤيد التغيير الانفرادي

الدولة في البوسنة والهرسك، بقيادة الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، على الإطلاق بسبب عدم وجود ممثلين لجمهورية صربسكا وعدم اكتمال النصاب القانوني. وفي الآونة الأخيرة، وعقب ضغوط من المجتمع الدولي، بدأ ممثلو جمهورية صربسكا في حضور الجلسات، لكنهم ما زالوا يرفضون العمل بكامل طاقتهم واتخاذ القرارات، مما يعني أن العرقلة لم تتوقف. وقد تم تخفيف العرقلة قليلا بسبب الجزاءات التي أعلنها أو فرضها المجتمع الدولي.

ومن الضروري أن تنتهي العرقلة وأن تخرج البوسنة والهرسك تماما من الأزمة بغية ضمان الاستقرار والتقدم. ويتعين على السلطات في البوسنة والهرسك أن تلتزم بالإصلاحات بهدف تحسين مستويات معيشة المواطنين وضمان إحراز تقدم على طريق الاندماج في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

وفي هذا الصدد، تعي مؤسسات البوسنة والهرسك التزاماتها عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الإصلاحات المحددة في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فضلا عن برنامج الإصلاح الذي يحدد الإطار لمواصلة سيرنا على طريق الانضمام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للاتحاد الأوروبي وللناتو على التزامهما تجاه البوسنة والهرسك ومنظورنا الأوروبي والأوروبي - الأطلسي.

وأعتقد اعتقادا راسخا أنه في ظل الوضع الجيوسياسي الحالي، حيث نشعر بالعواقب القوية للعدوان على أوكرانيا على استقرار البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان بأكملها، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يرد بالإيجاب على طلبنا الحصول على مركز البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في إطار منهج التوسيع الجديد. فعلى الرغم من النزاعات الداخلية العديدة، تمكنا من إيجاد صوت موحد بشأن هذه المسألة، وأعتقد أنه يجب تشجيع ذلك.

ويمكن أن يكفل منح مركز البلد المرشح، إلى جانب اتخاذ تدابير تقييدية ضد مخربي اتفاق دايتون، الاستقرار الكامل للحالة في البوسنة والهرسك وبدء جولة جديدة من زخم الإصلاح.

وأعتمد هذه الفرصة لأدعو مجلس الأمن، بالنيابة عن سلطات البوسنة والهرسك، إلى تمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر لأنها ضامن هام للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وآلية لردع الأنشطة التي قد تهدد السلام.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وقعت عدة حوادث أمنية خطيرة موجهة ضد السكان العائدين. وعقب الزيادة في عدد أفراد قوة الاتحاد الأوروبي، لم تعد هناك تحديات أمنية.

وأخيراً، أود أن أقول إن المخرج من الحالة الراهنة يكمن في التقيد الصارم باتفاق دايتون - باريس للسلام وكل الأعوام الـ ٢٧ من تنفيذه. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في الحالة في البوسنة والهرسك أن تحترم الإطار القائم والحلول التي أنفذها بلدا. ولا يحق لأحد أن يدمر من جانب واحد الحلول القائمة والمتفق عليها بشق الأنفس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيد غونزالو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتمد هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيسة، على رئاستكم لمجلس الأمن. وسأتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى الممثل السامي شميدت على إحاطته والتأكيد مجدداً على دعمنا المستمر لعمله وعمل مكتبه لتنفيذ خطة عمل ٢٠٥٠ في البوسنة والهرسك.

وأود أيضاً أن أرحب بحضور رئيس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد شفيق جعفروفيتش، في مجلس الأمن وأن أشكره على بيانه.

يأسف الاتحاد الأوروبي بشدة للأزمة السياسية المطولة في البلاد، والتي أعاقت إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات في عام ٢٠٢١. كما يُدين عرقلة عمل مؤسسات الدولة. ويحثّ الاتحاد الأوروبي جميع القادة السياسيين على الامتناع عن الخطابات والإجراءات الاستقرازية

لاتفاق دايتون من خلال إنشاء كيان ثالث في البوسنة والهرسك يبعث على القلق بشكل خاص، فضلاً عن استعداده لرهن التوسيع المحتمل لعضوية الناتو بإجراء تغييرات في قانون الانتخابات في بلدا.

إن قانون الانتخابات في كرواتيا شأن داخلي، ونحن لا نتدخل في ذلك. ولذلك، لا نتوقع من كرواتيا أن تتدخل في الطريقة التي سننظم بها في البوسنة والهرسك نظامنا الانتخابي.

لقد أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، في أحكامها، البوسنة والهرسك بإصلاح الدستور وقانون الانتخابات من أجل ضمان حقوق جميع المواطنين وعدم منح الشعوب التأسيسية وضعاً متميزاً على المواطنين الآخرين، وهو ما تطالب به بإصرار السلطات الكرواتية.

في الخريف المقبل، ستعيش البوسنة والهرسك حدثين بالغين الأهمية.

أولاً، في تشرين الأول/أكتوبر، تنتظرنا الانتخابات العامة. وما فتئت الانتخابات الديمقراطية في البوسنة والهرسك تجري بانتظام منذ التوقيع على اتفاق دايتون، وهي حجر زاوية في تحقيق الاستقرار. ولأول مرة منذ ٢٧ عاماً، أصبح إجراء الانتخابات موضع شك لأن الوزراء الكروات في مجلس الوزراء يمنعون توفير الأموال اللازمة للانتخابات. وبالنظر إلى العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها التي ستترتب على عرقلة الانتخابات بالنسبة للاستقرار، إذا استمرت العقوبات في مجلس الوزراء، فإن المسؤولية ستقع عندئذ على عاتق مكتب الممثل السامي الذي يجب أن يتخذ القرارات المناسبة لتوفير الموارد المالية اللازمة لإجراء الانتخابات.

ثانياً، في تشرين الثاني/نوفمبر، سيقدر مجلس الأمن تمديد عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن، فإن عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي ومقر الناتو في سراييفو هما الخلف القانوني للبعثات العسكرية السابقة التي أنشأها اتفاق دايتون للسلام. ووجود قوات عسكرية دولية أمر بالغ الأهمية لصون السلام وتنفيذ الجوانب العسكرية في اتفاق دايتون للسلام.

تتعدّد جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن تقرير الممثل السامي (انظر S/2022/374) في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي العديد من التحديات ويُعاد فيه التأكيد الكامل على أهمية احترام مبادئ القانون الدولي. إن صربيا مؤيد قوي للاحترام الكامل للقانون الدولي ومدافع ثابت عنه.

إن السلام والاستقرار في منطقتنا وتطوير العلاقات الطيبة والتعاون في جميع المجالات مع أقرب جيراننا هي أهم أولويات السياسة الخارجية لجمهورية صربيا. ونعتقد أن تلك الأهداف هي لصالح مواطنينا وجميع شعوب المنطقة. ونعتبر البوسنة والهرسك شريكنا الرئيسي في تحقيق تلك الأهداف. ومما يؤسف له أن منطقة غرب البلقان قد أثقلت مؤخراً بالتوترات السياسية غير الضرورية وبالرسائل والروايات السياسية التي تمثل عائقاً أمام أي حلّ بناء. وقد طبع ذلك إلى حد كبير الحالة السياسية الأخيرة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك العلاقات بين الكيانين والشعوب الثلاثة المكونة للبلد.

وتؤمن صربيا إيماناً راسخاً بأن سياستها النشطة تسهم إسهاماً إيجابياً في عملية المصالحة في منطقتنا وفي تعزيز علاقات حسن الجوار. والحوار، إلى جانب الاحترام المتبادل للمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية، هو أنجع طريقة للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بغية بناء مستقبل أفضل لنا جميعاً. إن لمنطقتنا ماضياً مشتركاً يجب أن نتعلم منه، ولكن يجب أن نبني المستقبل معاً بصبر، لأن من واجبنا أن نكفل السلام الدائم للأجيال القادمة.

وتغتتم جمهورية صربيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد مرة أخرى احترامها للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، فضلاً عن السلامة الإقليمية لجمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك. وتودّ صربيا، بوصفها ضامناً لاتفاق دايتون - باريس للسلام، أن تشير إلى أن من المهم أن نؤكد من جديد صحة الاتفاق واحترامه الكامل بعد مرور ٢٧ عاماً على توقيع الاتفاق الذي وضع حداً للحرب الأهلية ووفر الأساس للاستقرار في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء منطقتنا. كان هذا موقفنا وسيظل كذلك.

والمثيرة للانقسام ونبذها، بما في ذلك التشكيك في سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية.

إن الخطب الرنانة والمبادرات الرامية إلى التراجع عن الإصلاحات والانسحاب من مؤسسات الدولة أمور غير مقبولة وتُعرض للخطر تقارب البلد مع تشريعات الاتحاد الأوروبي والالتزام السياسي بالاندماج معه. ويتعين على جميع القادة السياسيين أن ينخرطوا في حوار للتغلب على الجمود على سبيل الأولوية.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً بالتقدم المحدود جداً في الإصلاحات ويقر بالخطوات المتخذة، بما في ذلك إجراء الانتخابات المحلية في موستار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨، واستئناف اللجنة البرلمانية لتحقيق الاستقرار والانتساب، واعتماد خطة العمل المتعلقة بإصلاحات الإدارة العامة والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المالية العامة في جميع مستويات الحكومة. ويحثّ الاتحاد الأوروبي القادة السياسيين للبوسنة والهرسك على تركيز جهودهم المشتركة على الوفاء بجميع الأولويات الرئيسية الأربعة المحددة في رأي المفوضية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، على النحو الذي أقرّه المجلس في عام ٢٠١٩ وبما يتماشى مع مصلحة جميع المواطنين في التقدم نحو الاتحاد الأوروبي.

ويُعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره ويؤكد من جديد دعمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في هذا الصدد. ولن تتقدم البوسنة والهرسك نحو الاتحاد الأوروبي إلا من خلال تنفيذ الإصلاحات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك - عملية ألتيا وللولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وأعضاء مجلس الأمن وجميع المتكلمين الآخرين على بياناتهم.

الأشكال، جزاءات على شعبها أو على ممثلي الشعب الصربي في البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. بدلاً من ذلك، ستواصل صربيا بناء الثقة وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي وغيره من أشكال التعاون في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن مبادرة منطقة البلقان المفتوحة مثال على التعاون الإقليمي الناجح والجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة، بما في ذلك عضوية الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد صربيا تأييداً تاماً الأنشطة المضطلع بها في إطار عملية برلين وخطة عملها لإنشاء السوق الإقليمية. تمثل مبادرة منطقة البلقان المفتوحة طريقة أكثر تركيزاً لوضع تلك الأفكار موضع التنفيذ الملموس. إن التزام جميع بلدان غرب البلقان بإنشاء سوق إقليمية مشتركة سيُسهم إسهاماً كبيراً في استقرارها، فضلاً عن الاستقرار والأمن الإقليميين، وهو أمر ذو أهمية حيوية لجميع مواطنيها. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم المبادرة، لا للمساعدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة فحسب، بما في ذلك في البوسنة والهرسك، ولكن أيضاً لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً للجيل الجديد في غرب البلقان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد كوريتش هرفاتينيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بالممثل السامي كريستيان شميدت. لا تزال كرواتيا ملتزمة بالعمل عن كثب مع مكتب الممثل السامي، وكذلك مع قوة تحقيق الاستقرار.

ونود مرة أخرى أن نشدد على الأهمية التي توليها كرواتيا للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها وأدائها الوظيفي وازدهارها، استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز بين جميع المواطنين والشعوب التأسيسية، على النحو المنصوص عليه في دستور البوسنة والهرسك. وسيكون للبوسنة والهرسك، عندما تتعم بالاستقرار والازدهار، دور محوري في استقرار منطقة غرب البلقان، وبالتالي استقرار أوروبا. وينبغي للبلد أن يتقدم بشكل حاسم على طريقه نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي، مع توفير الحماية الكاملة وتعزيز المساواة الدستورية بين الشعوب الثلاثة التأسيسية وضمان حقوق جميع المواطنين بشكل فعال.

ويجب عدم السماح بالتفسيرات الانفرادية للاتفاق، لأن ذلك سيعرّض للخطر السلام والاستقرار القائمين. وفي الوقت نفسه، فإن سياسة صربيا تجاه جيرانها واضحة - وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وينبغي لشعب البوسنة والهرسك أن يقرر مستقبله بحرية دون ضغط أو تدخل أجنبي. ونعارض صراحةً فرض حلول لم تأت نتيجة توافق في الآراء. ونعتقد أن مثل هذه المحاولات تشكل تهديداً لاستقرار البوسنة والهرسك للمنطقة بأسرها.

تؤيد صربيا الحوار الجاري لحل جميع المسائل المتعلقة داخل البوسنة والهرسك. ونعتقد أن القرارات الرئيسية ذات الصلة بمستقبل البلد ستتخذ بعد الحوار والاتفاق بين الكيانات وفيما بين الشعوب الثلاثة المكونة له. ونعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لإيجاد حل مقبول للجميع.

ونحن على اقتناع بأنه يجب على جميع الأطراف في البوسنة والهرسك أن توحد جهودها وأن تسهم إسهاماً مخلصاً وثابتاً في بناء الثقة المتبادلة، مما سيمكّن من زيادة كفاءة التعاون داخل المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك. وجمهورية صربيا مستعدة للمساعدة في تلك العملية، بينما تكرر تأكيد موقفها بأن هذه مسائل داخلية للبوسنة والهرسك.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى التزامنا بالسلام والاستقرار والمصالحة. إن جميع ضحايا النزاع في البوسنة والهرسك، بغض النظر عن انتمائهم العرقي، يستحقون احترامنا وتعاطفنا وتعازينا الصادقة لأسرهم. ومن المؤسف أنه لا يمكن إعادتهم إلى الحياة، ولكن ما يمكننا وينبغي لنا أن نفعله هو استعادة الثقة في مستقبلنا بإدانة جميع الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ويجب أن نتجنب تسييس هذه المسألة المؤلمة جداً وإساءة استخدامها وأن نتجنب، في ذلك السياق، محاولات تنقيح حلول السلام التي تم التوصل إليها حتى الآن.

ومن حيث المبدأ، لا تؤيد صربيا فرض الجزاءات كوسيلة لحل الأزمات السياسية. وفي ذلك السياق، لا نؤيد فرض أي جزاءات محتملة على البوسنة والهرسك. ولن تفرض صربيا، بأي شكل من

اتفاق دايتون - باريس للسلام، فضلا عن عرقلة تنفيذها الكامل بشكل واضح، جوهر البوسنة والهرسك.

وستستفيد البوسنة والهرسك من ترسيخ الطابع الدستوري والحد من النزعة الوحشية والانفصالية. وينبغي اعتبار ضمان التمثيل العادل لبلنة أساسية للاستقرار الدائم والاستدامة في أي بلد. ويساورنا قلق عميق إزاء أعمال بعض القادة السياسيين البشناق الذين يعرقلون علنا الإصلاح الانتخابي والذين يسيئون استخدام العملية الانتخابية لتحقيق مكاسب سياسية باستخدام عقلية الفائز يظفر بكل شيء.

من المقرر إجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك في هذا العام. وإذا أُريد تجنب دورة انتخابية أخرى تطغى عليها الأزمات السياسية، فلا بد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاح الانتخابي بسرعة ودون مزيد من التأخير. ويجب أن يتم ذلك وفقا لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وخاصة قضية ليوبيتش. ولا تزال كرواتيا شريكا ثابتا في مساعدة البوسنة والهرسك على بناء مستقبل أفضل لمواطنيها. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع جميع الأطراف الفاعلة الدولية التي تتشاطر نفس هدف ورؤية البوسنة والهرسك القائمين على المبادئ. وبغية مواصلة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، تلتزم كرواتيا بالعمل مع البوسنة والهرسك لزيادة توسيع مستوى التعاون، لا سيما في ظل ظروف التجارة والسوق العالمية المتزايدة التقلب والظروف المالية واضطرابات العرض. وإلى جانب وجود علاقات تجارية ممتازة، ينفذ البلدان عددا من مشاريع ربط البنية التحتية.

وما زلنا ندعم البوسنة والهرسك، ونحث الأطراف السياسية المحلية الفاعلة ذات الصلة على إبداء الشجاعة والنزاهة في التطلع إلى رفاه جميع مواطني البوسنة والهرسك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد شميدت للرد على التعليقات المثارة والأسئلة المطروحة.

وكرواتيا ملتزمة التزاما راسخا بمساعدة البوسنة والهرسك على النجاح في الاضطلاع بالعديد من المهام التي تنتظرها، بما في ذلك تعزيز مكافحة الفساد والتغلب على أوجه القصور في سيادة القانون وتوطيد الاقتصاد وأخيرا، حل المسائل السياسية عميقة الجذور التي تكتنف المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي برمته.

إن الأزمة السياسية والمؤسسية الداخلية في البوسنة والهرسك مدعاة للقلق الشديد. وينعكس شلل مؤسسات الدولة والتوترات السياسية بين الشعوب التأسيسية وانعدام الثقة العام في الاتجاهات المركزية والانفصالية المتزايدة، مما يعرض للخطر الأداء المنتظم والديمقراطي للدولة. والغياب التام للتقدم الجوهرى، إلى جانب الاختلال الوظيفي السائد وتناقص المعايير الديمقراطية، يقابله غياب تام للإرادة السياسية لوضع المسامات الأخيرة على الإصلاح الانتخابي. وكل ذلك يهيئ بيئة سياسية غير مستدامة وغير مواتية.

ولفترة طويلة جدا، لم تُعالج الانتهاكات المستمرة لمبدأ المساواة بين الشعوب التأسيسية على نحو مناسب. ويتيح الإطار الانتخابي القائم التلاعب الانتخابي بشكل عام ويحرم على وجه الخصوص كروات البوسنة والهرسك من حقهم في انتخاب ممثليهم الشرعيين. والقانون الانتخابي، في شكله الحالي، يضعف مؤسسات الدولة الرئيسية وينزع عنها الشرعية ويؤثر سلبا على أدائها. ولوقف تقويض المعايير الديمقراطية والسماح بالمشاركة العادلة في العملية الانتخابية وضمان مشروعية نتائجها، يلزم على وجه الاستعجال إدخال تغييرات على القانون الانتخابي والقيام بإصلاح دستوري محدود.

ولا بد من تنفيذ مبدأ التمثيل المشروع للشعوب التأسيسية وضمان التنفيذ الكامل لمبدأ عدم التمييز ضد جميع المواطنين في المؤسسات السياسية. غير أن ما تُسمى "مجموعة تدابير النزاهة" المذكورة في تقرير مكتب الممثل السامي (انظر S/2022/374)، مهما كانت أهميتها، لا تعالج القضايا الحاسمة المتعلقة بالمساواة والتمثيل المشروع. ويهدد تجاهل تلك المبادئ الأساسية، المكرسة في الدستور من خلال

عن الآخر، بل بالأحرى الحوار معا. ومن الواضح أن كل شعب في هذا البلد وفي هذه المنطقة كان له نصيبه من المعاناة والضحايا.

وقد أتاحت لنا الفرصة مؤخرا لزيارة معسكر اعتقال ياسينوفاك في دونيا غرادينا، حيث فقد العديد من الصرب أرواحهم خلال الحرب العالمية الثانية. ويجب علينا أيضا أن نأخذ ذلك في الحسبان. وأشجع الأمم المتحدة وأشكرها، ولا سيما السيدة أليس نديريتو، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، على التزامها الثابت. إن السيدة نديريتو ملتزمة التزاما شديدا بهذا المسعى، شأنها شأن الممثلين الآخرين للأمم المتحدة. وأود أن أؤكد أنني ممتن جدا على كل هذا الدعم. ومن المهم جدا مواصلة هذا العمل.

وختاماً، أدرجت بالفعل في تقريرتي القادم ملاحظة عن دور المرأة في السياسة والمجتمع. وأمانا أمثلة مشجعة جدا على أن أبناء الجيل الشاب - من السياسيين الإناث والذكور - ملتزمون جدا ويتحملون مسؤوليتهم على محمل الجد. ويشمل ذلك رؤساء بلديات سرايفو وموستار وبانيا لوكا، وخاصة فيما يتعلق بمسألة المصالحة. ويمكن أن يكون هذا إسهاما كبيرا في مستقبل أفضل في هذا البلد.

إنني أؤدي مهماتي على أساس أن عملي يجب أن ينتهي ويُنجز في حينه وفي أقرب وقت ممكن. وما دام ذلك العمل لم يُنجز بعد، يجب أن نلتزم ببذل كل ما في وسعنا لتحسين الحالة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد شميدت على التعليقات والتوضيحات التي قدمها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

السيد شميدت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على الإعراب عن الدعم في جهودنا الرامية إلى تسوية وحل الأوضاع والتحديات المعقدة في البوسنة والهرسك. وأود أن أشدد على أن البلد لديه الكثير من الفرص. وعلينا أن نتطلع إلى الحفاظ على مبادئ دايوتون الأساسية، بما في ذلك ضمان مبدأ المساواة بين الشعوب الثلاثة التأسيسية.

ليس من السهل إدماج ذلك المبدأ في القانون الانتخابي. وأشجع جميع سكان البوسنة والهرسك على تفهم أن هذا القانون الانتخابي يقترب من مبدأ الديمقراطية بإيجاد حل وسط معقول. وللأسف، حتى الآن لم نتمكن من القيام بذلك. ولا يرجع ذلك لفشل المجتمع الدولي، الذي ينبغي له الآن، في هذه اللحظة الحرجة، تشجيع أصحاب المصلحة على الاجتماع والعمل بشأن القانون الانتخابي - لا إعادة التفاوض عليه. وفي الواقع، هناك العديد من أوجه القصور في القانون الانتخابي الفعلي، وقد تم تسميتها هنا.

ثانيا، أود أن أشدد على أن التحدي المتمثل في المصالحة تحد ناشئ. ويجب أن نتعلم ألا نركز حصرا على الماضي. لقد استمعتُ اليوم إلى بعض التعليقات بشأن القرارات التي اتخذها سلفي، السيد إنزكو. ولكي نكون واضحين للغاية، فإن النقطة المطروحة، والتي لا يمكن لأحد في المجتمع الدولي إنكارها، هي أننا لا نريد أن يتم الاحتفاء بأي مجرم حرب سابق، أدين على هذا النحو في المحاكم الدولية، باعتباره من أبطال الحقبة الماضية.

ومن ناحية أخرى، فإن الاقتراح الذي قدمته والذي أشار إليه الممثل المكسيكي اليوم، هو مجرد الجلوس والتحدث - لا تحدث طرف